أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان
PERMANENT COMMITTEE FOR HUMAN RIGHTS

حقوق الإنسان في دائرة الاهتمام

نحو بناء مستقبل أكثر إنصافاً

2024-2023

جرى التنظيم بإسهامات مفاهيمية مقدمة من
المعهد البريطاني للقانون الدولي والقانون المقارن
لندن، المملكة المتحدة

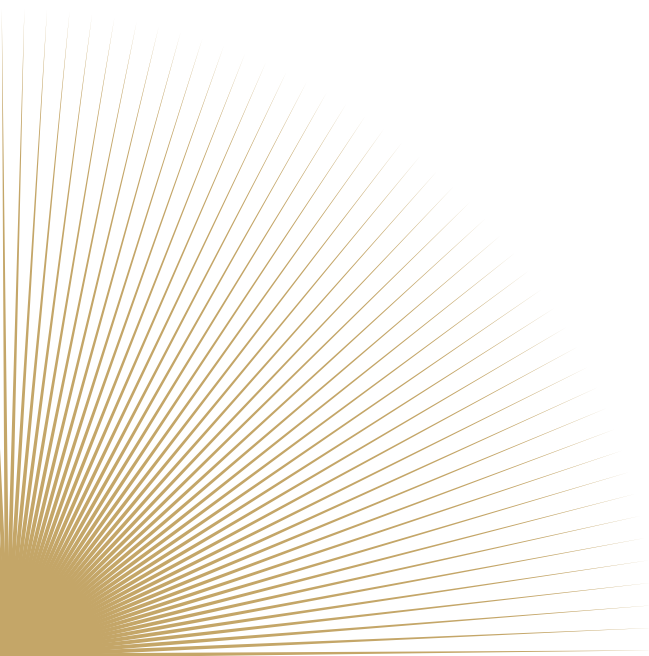

كلمات افتتاحية

مُقدِّمة بقلم:
نيكـولاي مـلادينــوف

مـدير عـام أكـاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية

يسُـرني أن أقـدم لكـم هـذه المجموعـة مـن التقاريـر مـن سلسـلة "الجلسـات الحواريـة" المتعلقـة بحقـوق الإنسـان والتـي عُقـدت بتنظيـم مشـترك مـن قبـل اللجنـة الدائمـة لحقـوق الإنسـان فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة وأكاديميـة أنـور قرقـاش الدبلوماسـية. وتمثـل هـذه المبـادرة التـي عُقـدت مـا بيـن نوفمبـر 2023 إلـى يونيـو 2024، خطـوة هامـة نحـو تعزيـز الحـوار المفتـوح وتعميـق الفهـم بالقضايـا المهمـة المتعلقـة بحقـوق الإنسـان فـي دولـة الإمـارات وخارجهـا.

ولقـد حظـي مفهـوم هـذه الجلسـات الحواريـة باهتمـام خـاص مـن خلال خلـق بيئـة حواريـة غيـر رسـمية ولكـن منظمـة فـي نفـس الوقـت؛ حيـث مكّننـا ذلـك مـن إزالـة الحواجـز وتشـجيع حـوار صريـح ومنفتـح وأكثـر إنتاجيـة حـول موضوعـات غالبًـا مـا تتّسـم بالحساسـية.

غطـت سلسـلة الجلسـات الحواريـة مجموعـة واسـعة مـن الموضوعـات، بـدءًا مـن حقـوق الفئـات الضعيفـة وصـولًا إلـى التحديـات الناشـئة فـي مجـال حقـوق الإنسـان. ولقـد جمعـت كل جلسـة بيـن الخبـراء وصانعـي السياسـات والأطـراف المعنيـة، الذيـن شـاركوا وجهـات نظـر متنوعـة تعكـس التزامنـا بالنهـج الشـامل والمتكامـل لحقـوق الإنسـان.

أمـا مـا يميـز هـذه السلسـلة فهـو التوازن الـذي حققتـه بيـن المعاييـر العالميـة والسـياقات المحليـة. حيـث أثبتـت هـذه الجلسـات الحواريـة أنـه مـن الممكـن الجمـع بيـن معاييـر حقـوق الإنسـان الدوليـة واحتـرام القيـم والتقاليـد الثقافيـة المحليـة ودمجهـا معـا. ويُعـد هـذا النهـج المـدروس حاسـمًا فـي سـبيل التفعيـل الحقيقـي لمبـادئ حقـوق الإنسـان فـي بيئـات متنوعـة حـول العالـم.

إنني فخور بشكل خاص بالدور الذي قامت به أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية في استضافة هذه المحادثات الهامة. فبوصفنا جهة تعليمية مكرسة لإعداد الدبلوماسيين وقادة المستقبل، ندرك الأهمية الحيوية للتثقيف بحقوق الإنسان وزيادة الوعي بها. ولم تسهم الجلسات الحوارية في إثراء النقاش الأوسع حول حقوق الإنسان فحسب؛ بل قدمت أيضًا لطلابنا والمجتمع الأوسع رؤى قيّمة حول تعقيدات وخصوصيات تنفيذ حقوق الإنسان. كما كان من دواعي سروري مشاركة طلابنا في هذه النقاشات.

تناولت الموضوعات التي تم مناقشتها ـ والتي تنوعت ما بين حقوق الأطفال وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والأعمال التجارية وحقوق الإنسان ـ عددًا من القضايا التي تتصدر النقاشات العالمية حول حقوق الإنسان. ومن خلال تناول هذه القضايا بشكل منفتح ومدروس، آمل أن نكون قد ساهمنا في جهود دولة الإمارات للتماشي مع المعايير الدولية مع احترام سياقها الثقافي الفريد.

ومن الأمور التي أثارت إعجابي بشكل خاص الطابع المستقبلي الذي اتسمت به الكثير من تلك النقاشات. حيث أنها لم تتناول التحديات الحالية فقط ، بل تطرقت إلى التنبؤ بمستقبل حقوق الإنسان وصياغته في عالم يزداد تعقيدًا وترابطًا.

وأود أن أعرب عن امتناني لجميع المشاركين والمتحدثين والمنظمين الذين جعلوا إنجاز هذه السلسلة ممكنًا. وأخص بالشكر عددًا من الأفراد الذين كانت جهودهم الدؤوبة أساسية في إنجاح هذه الجلسات الحوارية وهم السيدة هند العويس، مديرة اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان، على قيادتها ذات الرؤى الخلّاقة؛ والدكتور محمد الظاهري، نائب المدير العام لأكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، على دعمه المستمر؛ والبروفيسور سبيروس ماناتيس مديرالمعهد البريطاني للقانون الدولي والمقارن، على خبراته وإرشاداته القيمة طوال هذا المسار. لقد كانت الشراكة بين أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان، والخبراء الدوليين في تنظيم هذه الجلسات مثالًا يُحتذى به.

بينما نتطلع إلى المستقبل، تظل أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية ملتزمة بتعزيز مثل هذه الحوارات ومواصلة دورها المحوري في تعزيز التثقيف بحقوق الإنسان وزيادة الوعي بها. آمل أن تكون هذه النشرة مصدرًا قيمًا لصانعي السياسات والباحثين ولأي شخص مهتم بتعزيز حقوق الإنسان في الإمارات وعلى مستوى العالم أجمع.

إن المحادثات التي تُوثّقها هذه الصفحات ليست سوى البداية؛ فهي تضع حجر الأساس لمزيد من المشاركة والتعلم والتقدم. آمل أن تتطور هذه الجلسات الحوارية لتصبح منتدى منتظم للحوار والتعلم المستمر. ويجب أن نوسع نطاقها، ربما من خلال المنصات الرقمية، للوصول إلى جمهور أوسع وتعزيز مجتمع عالمي من المدافعين والممارسين لحقوق الإنسان. كما أن نجاح هذه الجلسات لا يكمن في المعرفة التي تم تبادلها فقط، وإنما في الروابط التي تم إنشاؤها والحوار الذي تم البدء به.

شكرًا لكم على حسن أدائكم وتعاونكم!

مُقدِّمة بقلم:
البروفيسور سبيروس ماناتيس

مدير المعهد البريطاني للقانون الدولي والقانون المقارن

تعتبر زيادة الوعي، وبناء المعرفة، وتعزيز الحوار عناصر أساسية لتحقيق احترام حقوق الإنسان وحمايتها. وعلى الرغم من اعتماد العديد من المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، إلا أن تفسير هذه الحقوق وتطبيقها يختلف من بلد إلى آخر، مما يؤدي إلى تفاوتات وتحديات بشأن ضمان الكرامة الإنسانية للجميع. كل دول العالم تواصل العمل على تعزيز سجلها الخاص بحقوق الإنسان؛ الأمر الذي يضع على عاتقنا جميعًا مسؤولية السعي نحو الانخراط البنّاء في تعزيز واحترام حقوق الإنسان للجميع في كل مكان.

يُعد الحوار، والنقاش المفتوح، وتبادل أفضل الممارسات أدوات حاسمة لتجاوز الحواجز المحتملة وتحقيق التقدم حيثما يكون له الأثر الأكبر، لصالح جميع أفراد المجتمع. ولذلك، عندما دعت اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالتعاون مع أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، المعهدَ البريطاني للقانون الدولي والقانون المقارن (BIICL) لتقديم مدخلات مفاهيمية لتنظيم سلسلة من "الجلسات الحوارية" العامة حول حقوق الإنسان، رأيت في ذلك تحدياً وفرصة في ذات الوقت. كان تحدياً لأننا لم نكن نملك خبرة كبيرة للعمل في مجال حقوق الإنسان في الإمارات. لكنه كان فرصة أيضاً، لأنه يتماشى تمامًا مع رسالة المعهد وهي "المساهمة في التفكير المستنير والمستقل في القانون وصنع القرار من أجل مجتمع عالمي، وللدفاع عن سيادة القانون على المستويين الدولي والوطني". وتأتي حقوق الإنسان من ضمن المبادئ الأساسية لدينا، كما أن التعاون هو أحد القيم الجوهرية للمعهد، حيث يجمع بين مختلف التخصصات والشبكات لخلق تغيير إيجابي، مع الانخراط بفعالية مع الأطراف المعنية بروح من الاحترام المتبادل.

واستهدفت المجموعة الأولى من الجلسات الحوارية اهتمامات مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية في دولة الإمارات، بما في ذلك الأكاديميين، والطلاب، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمع الدبلوماسي. بالإضافة إلى ذلك، شاركت مجموعات محددة من تلك الأطراف في فعاليات تناولت قضايا تمسهم بشكل مباشر؛ ومنهم الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، وممثلي قطاع الأعمال. وقد أظهرت مشاركتهم الفعالة ورفيعة المستوى في النقاشات استعداداً حقيقياً لإجراء محادثات مفتوحة، وتوسيع نطاق المعرفة، وتبادل الخبرات.

وتناولت المواضيع المطروحة حقوق الإنسان للفئات التي تحتاج للدعم (مثل الأطفال، وذوي الإعاقة، وحق المرأة في المشاركة في الحياة العامة والدبلوماسية)، بالإضافة إلى بعض "التحديات الناشئة" مثل الحق في التنمية، والذكاء الاصطناعي، وحقوق الإنسان في مجال الأعمال. ولقد ساهمت المشاركة رفيعة المستوى من المتحدثين الدوليين من الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية، فضلاً عن المتحدثين من الحكومة الإماراتية، والجامعات، ومنظمات المجتمع المدني، والشركات الكبرى، في تقديم طيف واسع من الآراء والتجارب. وبدورها، سمحت الفعاليات الجانبية التي نُظمت حول بعض المواضيع بتوسعة دائرة النقاش مع المعنيين وتعميقها.

وعلى الرغم من أن المعهد البريطاني للقانون الدولي والقانون المقارن لم يكن منظمًا مشاركًا في هذه الفعاليات، إلا أنني سعيد للغاية بتمكُّن فريقنا من مشاركة خبراتهم، والمساعدة في تحديد ودعوة متحدثين رفيعي المستوى، والعمل كمقررين، والمشاركة في الحوار حول التقدم المحرز، والجهود المستمرة، والتحديات المتواصلة.

وأود أن أشكر السيدة هند العويس، مديرة اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان، على ثقتها، وعلى نهجها المستقبلي ولمستها الشخصية في قيادة هذا المشروع، بمساعدة مهنية ممتازة من السيدة عائشة غفاري. كما أود أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى سعادة السيد نيكولاي ملادينوف، المدير العام، والسيد محمد الظاهري، نائب المدير العام لأكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، وفريقهم، على تعاونهم واستضافتهم الكريمة للجلسات الحوارية في مقرهم. آمل أن تكون هذه السلسلة من الفعاليات قد ساهمت في تمهيد الطريق لأنشطة مشابهة تهدف إلى اتخاذ خطوات صغيرة لكنها حقيقية نحو التمتع الكامل بحقوق الإنسان، على الصعيدين الوطني والعالمي.

قائمة المحتويات

المقدمة 12

الملخص 14

الفصل الأول: القضايا الناشئة 16

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان 18

الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان 28

الحق في التنمية 34

الفصل الثاني: حقوق الفئات الأولى بالرعاية 42

مشاركة المرأة في السياسة العامة 44

ما وراء الحواجز: الحقوق والمستقبل وتجارب الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة في الإمارات وخارجها 50

من التعبير إلى الإنجاز: تعزيز صوت الأطفال 56

الفصل الثالث: الآليات الإقليمية 62

اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب 64

مُقـــدِّمـــة

استضافت اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالتعاون مع أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، سلسلة من "الجلسات الحوارية" - مناقشات غير رسمية - حول موضوعات متعلقة بحقوق الإنسان. وقد أقيمت الجلسات في حرم أكاديمية أنور قرقاش في أبوظبي خلال الفترة ما بين نوفمبر 2023 ويونيو 2024. وقدم المعهد البريطاني للقانون الدولي والقانون المقارن مدخلات مفاهيمية ضمن هذه السلسلة من الجلسات الحوارية كما كان مقررا لها.

وتهدف الجلسات الحوارية إلى تعزيز فهم أعمق لحقوق الإنسان وكيفية تأثيرها على الأفراد في حياتهم اليومية، ومناقشة مدى التقدم المحرز فيها حتى الآن، مع مراعاة التحديات المرتبطة بحقوق الإنسان في دولة الإمارات وخارجها. وتضمنت المناقشات مشاركة العديد من المتحدثين رفيعي المستوى من خلفيات متنوعة تشمل الأمم المتحدة وجهات حكومية من دولة الامارات والسفارات والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة في دولة الإمارات. إلى جانب ذلك، وحيث أن حضور الفعاليات كان مفتوحا، فقد جذبت جمهوزًا يتكون من مسؤولين حكوميين في الإمارات، وأعضاء اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان والسلك الدبلوماسي المعتمد في دولة الامارات وممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني إلى جانب عدد من الطلاب والأكاديميين المتواجدين في دولة الإمارات.

غطت السلسلة موضوعين مرتبطين بحقوق الإنسان.

ركز الموضوع الأول على القضايا الناشئة، بما يشمل الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والحق في التنمية.

أما الموضوع الثاني فقد تناول حقوق الفئات الأولى بالرعاية (النساء، الأشخاص ذوي الإعاقة، الأطفال).

كما تم تنظيم حدث إضافي ركز على اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب كنموذج لآلية إقليمية لحقوق الإنسان، حيث تم تسليط الضوء على إنجازات اللجنة والتحديات التي تواجهها. وتم تنظيم هذا الحدث من قبل اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان وأكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية. هذا، وستواصل اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في السلسلة المقبلة من الجلسات الحوارية استكشاف الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان.

وعلى نحو عام، لاقت هذه السلسلة من الحوارات استحسانًا جيدًا، لا سيما من خلال حضور عدد كبير من المشاركين من خلفيات متنوعة، وإسهامهم الفعال والمتزايد في النقاش. كما يبدو أن هذه الفعاليات العامة تناولت أحد المجالات التي تهم الجمهور في دولة الإمارات وهو تعميق معرفتهم بحقوق الإنسان، والانخراط في نقاشات غير رسمية حول التحديات المعاصرة والمستقبلية بغية الاسترشاد بها على الصعيدين الوطني و الدولي.

وتحوي هذه النشرة بين طياتها تقارير موجزة لتلك الجلسات الحوارية، على نحو يعطي نظرة شاملة على مضمون تلك الجلسات، ويحدد بعض النقاط الرئيسية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار مستقبلًا.

اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان

اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان (التي كانت تُعرف سابقًا باسم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان) تم إنشاؤها من قبل مجلس الوزراء في أكتوبر ٢٠١٩. تضم اللجنة في عضويتها عددًا من الوزارات والمؤسسات الإماراتية.

تُعتبر اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان محور الجهود المستمرة لدولة الإمارات في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وتعمل اللجنة كحلقة وصل ومنسق وطني بين الوزارات المعنية والهيئات الحقوقية داخل دولة الإمارات، وتهدف إلى تعزيز أجندة حقوق الإنسان بما يتماشى مع المعايير الدولية المعترف بها.

ملخـــص

أهداف الجلسات الحوارية

A
تعزيز الحوار المفتـــوح

B
المشـاركة المجتمعية

C

7
جلســـات حوارية

21
متحـــدثاً

تضمنت قائمة المتحدثين ممثلين عن:

- المنظمات الإقليمية والـدوليـــة
- القطاع العام الإماراتي
- المجتمع الدبلوماسي
- الأوساط الأكاديمية
- أصحاب الخبرة
- المجتمع المدني والنشطاء في مجال حقوق الإنسان

كانت الفعاليات متاحة للجمهور وتمكنت من جذب حضور واسع من بينهم مسؤولون حكوميون في دولة الإمارات وأعضاء اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان والسلك الدبلوماسي المعتمد في دولة الامارات وممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني إلى جانب عدد من الطلاب والأكاديميين المتواجدين في دولة الإمارات.

حضور يزيد عن

700

شخص

4

شـركـاء

المجلس الأعلى للأمومة والطفولة

THE SUPREME COUNCIL FOR
Motherhood
& Childhood

وزارة تنمية المجتمع
MINISTRY OF COMMUNITY DEVELOPMENT

وزارة الموارد البشرية والتوطين
MINISTRY OF HUMAN RESOURCES
& EMIRATISATION

ACHPR

مكنت الجلسات الحوارية من كسر الحواجز وتشجيع نقاشات أكثر صراحة وإنتاجية حول مواضيع تتسم بالحساسية، من خلال خلق بيئة غير رسمية ومهيئة لتبادل الأفكار. ولم تقتصر هذه النقاشات على التحديات المعاصرة فحسب، بل تناولت أيضًا كيفية توقع وصياغة مستقبل حقوق الإنسان في عالم متزايد التعقيد والترابط.

نيكولاي ملادينوف
مدير عام أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية

إن زيادة الوعي وبناء المعرفة وتعزيز الحوار عناصر أساسية لتعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها. آمل أن تكون هذه السلسلة من الفعاليات قد ساهمت في تمهيد الطريق لأنشطة أخرى مماثلة ترمي إلى اتخاذ خطوات صغيرة ولكنها حقيقية نحو التمتع الكامل بحقوق الإنسان، على المستويين الوطني والعالمي.

البروفيسور سبيروس ماناتيس
مدير المعهد البريطاني للقانون الدولي والقانون المقارن

كان من الرائع رؤية أطفالنا يتحدثون بقوة عن حقوقهم، وفقًا لاتفاقية حقوق الطفل والإجراءات التي اتخذتها دولة الإمارات لتحقيق هذه الحقوق وتعزيزها. إن ضمان حق الأطفال في المشاركة هو جانب أساسي من عمل المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، وكأعضاء في اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان، تمثل هذه المناقشات منصة مهمة لمشاركة مدى تقدمنا وتسليط الضوء على جهود دولتنا في تعزيز وحماية حقوق الطفل.

سعادة الريم الفلاسي
الأمين العام للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة

تُعتبر هذه الجلسات الحوارية منصة أساسية للطلبة أمثالي، حيث تجمع بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية لتبادل الخبرات والرؤى. كما توفر هذه الجلسات فرصة للتفاعل المباشر، مما يساهم في تبادل الأفكار وترسيخ الممارسات المؤثرة وتعزيز تطوير المهارات لدى جيل الشباب.

عبدالله بدر العلي

عضو البرلمان الإماراتي للطفل - رئيس لجنة التربية والشباب والرياضة والثقافة والإعلام في الدورة السابقة

لقد أتاح لي التفاعل مع المتحدثين ذوي الخبرة فهمًا أعمق لمختلف جوانب حقوق الإنسان. كما ألهمني ذلك للتفكير في كيفية دمج هذه المناقشات في مجال دراستي، مما حفزني لاستكشاف طرق للمساهمة بشكل فعّال في هذا المجال المهم.

نادية راشد الظاهري

خريجة جامعة نيويورك، أبوظبي

جمعت الجلسة الحوارية التي تناولت الأعمال التجارية وحقوق الإنسان مجموعة متنوعة من الأشخاص لمناقشة هذا الموضوع الهام والمُلح. وقد أتاحت الجلسة فرصة قيمة لسد الفجوات وتعزيز الحوار حول قضية قد تبدو أحيانًا مربكة، وذلك من خلال موازنة التعليم مع تبادل الآراء والخبرات وأفضل الممارسات. وقد شجع النقاش على الابتكار وتحول التفكير نحو تحقيق نتائج أكثر فعالية. كما تم تسليط الضوء على التقدُّم المحرز على مستوى وزارة الموارد البشرية والتوطين، مما يبرز الجهود المستمرة لتحقيق التغيير الإيجابي. لقد زرعت الحكومة الإماراتية ثقافة الحوار والتعاون، مما غيّر الطريقة التي نتعامل بها مع عملنا.

سعادة عبد الله علي النعيمي

وكيل مساعد وزارة الموارد البشرية والتوطين

الفصل الأول
القضايا الناشـــئة

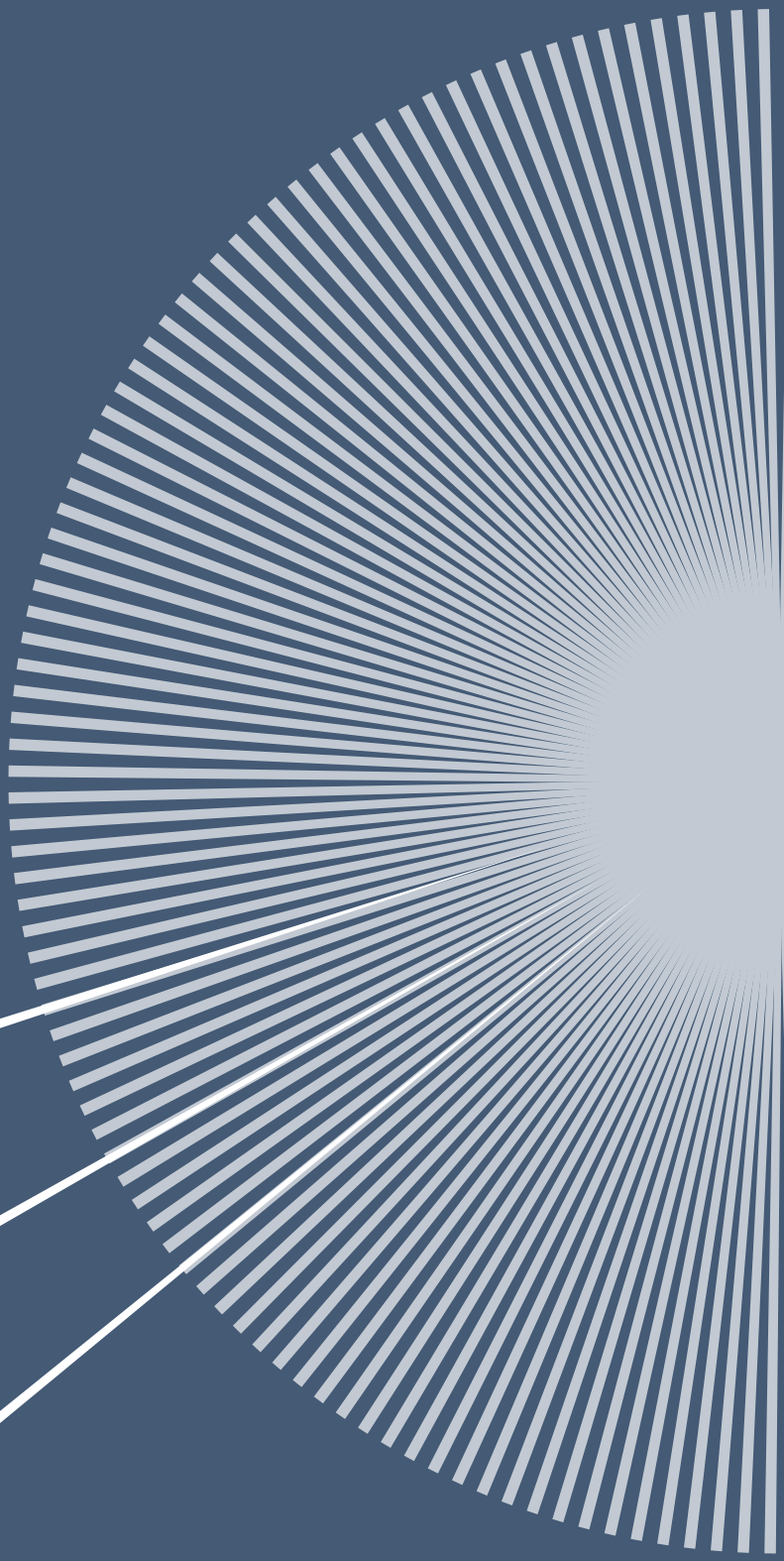
1. الأعمال التجارية وحقوق الإنسان
2. الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان
3. الحق في التنمية

1

جلسة حوارية

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

5 يونيو 2024 أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية

لقد تطور مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على مدى العقود الماضية، مما استدعى إجراء مناقشات حول الأثر الإيجابي والسلبي الذي يمكن أن تحدثه الشركات على حقوق الإنسان داخليًا وخارجيًا. سلّطت هذه الجلسة الحوارية الضوء على كيفية تنفيذ الأعمال التجارية وحقوق الإنسان حاليًا على مستويات مختلفة إلى جانب التحديات والفرص الرئيسية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في المستقبل من منظور حكومي، ومن منظور الأعمال، ومن منظور الممارسين الدوليين.

المتحدثون:

هند العويس
مدير اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات
الكلمة الافتتاحية

سعادة عبدالله علي النعيمي
الوكيل المساعد بوزارة الموارد البشرية والتوطين

البروفيسور روبرت مكوركوديل
أستاذ فخري في القانون الدولي وحقوق الإنسان في جامعة نوتنغهام، رئيس الفريق العامل المعني بمؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان (شارك بصفته الشخصية)

سعادة بدر جعفر
الرئيس التنفيذي لشركة الهلال للمشاريع والمبعوث الخاص لشؤون الأعمال والأعمال الخيرية - دولة الإمارات

غادة النابلسي
نائب مدير الإدارة الاقتصادية والتجارية في وزارة الخارجية
مدير الجلسة

جمعت الجلسة الحوارية أعضاء اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان والسلك الدبلوماسي المعتمد في دولة الامارات وممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني إلى جانب عدد من الطلاب والأكاديميين المتواجدين في دولة الإمارات.

المنظمون:

أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان
PERMANENT COMMITTEE FOR HUMAN RIGHTS

جرى التنظيم بإسهامات مفاهيمية مقدمة من:

BICL British Institute of International and Comparative Law

بمشاركة:

وزارة الموارد البشرية والتوطين
MINISTRY OF HUMAN RESOURCES & EMIRATISATION

ملخص الجلسة الحوارية

افتتح النقاش البروفيسورروبرت مكوركودايل بتقديم لمحة عامة عن تطور مفهوم الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على المستوى الدولي. وأشار إلى أنه تقليديًا، كانت الدول فقط هي المسؤولة عن الالتزامات القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. إلا أنه في عام 2011، تم اعتماد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs) بأغلبية ساحقة من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

تغطي المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs) جميع جوانب الأعمال وحقوق الإنسان، وهي قائمة على ثلاثة ركائز: (1) واجب الدولة في حماية حقوق الإنسان، (2) مسؤولية الأعمال التجارية في احترام حقوق الإنسان، و(3) الوصول إلى سبل الانتصاف للضحايا من انتهاكات الأعمال وحقوق الإنسان. ومن المكونات الأساسية لهذه المبادئ مسؤولية الشركات في بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان لتحديد الآثار السلبية والوقاية منها، والتخفيف من آثارها، بالإضافة إلى محاسبتها على كيفية تعاملها مع تأثيرات حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية ليست ملزمة قانونيًا، إلا أنها تمثل المعايير العالمية الأولى لمنع ومعالجة المخاطر السلبية على حقوق الإنسان المرتبطة بالأنشطة التجارية، وتعتبر إطارًا مقبولًا دوليًا للمعايير والممارسات.

وفيما يتعلق بالتحديات والفرص وأفضل الممارسات في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، قدم سعادة عبد الله علي النعيمي نظرة عامة عن جهود دولة الإمارات في تعزيز حقوق الإنسان في القطاع الخاص. حيث أشار إلى أن هناك توازنًا مهمًا يجب أن تحققه الحكومة في وضع وتنفيذ المعايير الدنيا التي يجب على الشركات الالتزام بها، مع منحها أيضًا الحرية للابتكار في مجالاتها الخاصة.

كما أكد على دور الحكومة المهم في تقييم تأثير السياسات والمبادرات على حقوق الإنسان. ولكي تكون السياسات والمبادرات الحكومية فعّالة، من الضروري أن تتعاون الحكومة مع الشركات والدول والأطراف المعنية الأخرى. فعلى سبيل المثال، تعمل حكومة دولة الإمارات بشكل وثيق مع الدول المرسلة للعمالة لتسهيل الطرق القانونية ومراقبة قنوات التوظيف للعمال المهاجرين المؤقتين. وأضاف أن حقوق الإنسان تشكل جزءًا من النسيج الاجتماعي في دولة الإمارات، خاصة فيما يتعلق بحقوق العمال في مجالات مختلفة كالأجور العادلة والصحة والسلامة. كما اتخذت الحكومة تدابير لتعزيز العلاقات التعاقدية مع العمال، من خلال تنفيذ برنامج لحماية الأجور يتتبع الرواتب لضمان دفع أصحاب العمل للأجور في الوقت المحدد، ووضع سياسات لتوفير التأمين للعمال.

وبدوره أوضح بدر جعفر ما شهده العقد الماضي من تغيير جذري في دور الأعمال في المجتمع الإماراتي، مع إدخال الاعتبارات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) واتباع نهج أكثر شمولية تجاه المعنيين في الأعمال. كما أشار إلى تأسيس مبادرة بيرل في عام 2010 من قبل الشركات في الخليج، التي تهدف إلى تعزيز مشاركة أفضل للأعمال والحوكمة الجيدة، مما يؤثر على نهج الشركات تجاه قضايا حقوق الإنسان والبيئة.

واتفق المتحدثون على أن هناك عدة تحديات يجب معالجتها، سواء من قبل الحكومات أو الشركات. تشمل تلك التحديات مسألة "الغسل الأخضر/الأزرق green/blue-washing" (حيث تقوم الشركات بالإبلاغ عن إنجازات أكبر مما تحقق فعليًا فيما يتعلق بالبيئة وحقوق الإنسان) و"الصمت الأخضر/الأزرق green/blue-hushing" (حيث ترغب الشركات في أن تكون أكثر شفافية ولكنها تخشى أن تتصدر هذا المجال وتصبح هدفًا محتملًا للنقد). أما فيما يتعلق بتعقيد الإرشادات التي يتعين على الشركات الالتزام بها، هناك حاجة إلى معايير واضحة وقابلة للتنفيذ للحفاظ على تكافؤ الفرص بين الشركات. كما أن هنالك تحدٍ آخر تواجهه الشركات يتمثل في توسيع اعتبارات حقوق الإنسان والبيئة. وبينما يتم تطوير تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي للمساعدة في تتبع سلسلة التوريد، فإن وجود أنظمة للتدقيق والتواصل الشفاف يعد أيضًا أمرًا مهمًا لإرساء تلك المعايير عبر سلسلة التوريد بأكملها.

أسئلة وأجوبة مع المشاركين

خلال جلسة الأسئلة والأجوبة، طرح المشاركون أسئلة وشاركوا آرائهم حول مواضيع مثل إمكانية فرض ضرائب على الشركات التي لا تلتزم بالمعايير، والتي جرت الإشارة إليها كمسألة ذات تأثيرات أوسع، بما في ذلك الصعوبات المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الحرة، وكذلك الحوافز التي تدفع الدول إلى تقديم معدلات ضرائب أقل للشركات. كما جرت مناقشة موضوع الحوافز، حيث بحث المتحدثون في نوع الحوافز التي يمكن تقديمها للشركات لتحفيزها على الأداء الجيد بدلاً من استخدام التدابير العقابية مثل فرض الضرائب. بالإضافة إلى ذلك، اعتُبِر التعاون الإقليمي، والتكنولوجيا الأفضل (مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية البلوك تشين، اعتماداً على موثوقية البيانات)، وبناء الشراكات الدولية كخطوات إيجابية.

رسائل أساسية من الجلسة الحوارية

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان كمجال سريع التطور على المستوى الدولي

أصبحت الشركات تواجه توقعات متزايدة (وقد يتم فرض ذلك عليها) في أن تأخذ في الاعتبار آثار أنشطتها على حقوق الإنسان. من المهم أيضًا ملاحظة أن الشركات التي تتصرف بمسؤولية فيما يتعلق بحقوق العمال، والصحة والسلامة، والعوامل البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) قد بدأت بالفعل في دمج العديد من اعتبارات حقوق الإنسان في ممارساتها، ويجب الاعتراف بها على ذلك الأساس.

التنظيم وخلق الحافز

هناك فرصة وتحدٍ أمام الحكومات لتنظيم الأعمال بشكل فعّال لتجنب الآثار السلبية، بالإضافة إلى توفير الحوافز وتمكينها من المساهمة في الآثار الإيجابية. يجب أن تعمل كلتا الطريقتين معًا بطريقة موحدة تحدد معايير دنيا واضحة وتوفر فرصًا للابتكار.

التعاون متعدد الأطراف

هناك حاجة وفرصة كبيرة للتعاون بين الدول والشركات والمجتمع المدني، فيما يتعلق بالتنظيم وخلق الحافز، ويجب تطوير هذه الجوانب بالشراكة مع جميع المعنيين لتكون فعّالة ومؤثرة.

التوعية بحقوق الإنسان في القطاع الخاص

من المهم أن لا يكون فهم الشركات لقضايا حقوق الإنسان التي تتعلق بأعمالها محدودًا، بل عليها أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير أنشطتها التجارية الكبير على حقوق الإنسان، حيث أن النظرة الضيقة يمكن أن تؤدي إلى عواقب سلبية على سمعتها وعملياتها وأوضاعها المالية في المستقبل.

مائدة مستديرة مغلقة حول مناقشة السياسات: الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

6 يونيو 2024 | Anwar Gargash Diplomatic Academy

المتحدثون:

سعادة الدكتور علي المرّي
الرئيس التنفيذي لكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
الكلمة الافتتاحية

سعادة عبدالله علي النعيمي
الوكيل المساعد بوزارة الموارد البشرية والتوطين

البروفيسور روبرت مكوركوديل
أستاذ فخري في القانون الدولي وحقوق الإنسان في جامعة نوتنغهام، رئيس الفريق العامل المعني بمؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان (شارك بصفته الشخصية)

هند العويس
مدير اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات
مدير الجلسة

شهدت الجلسة حضور ممثلين عن الشركات الكبرى في دولة الإمارات، بالإضافة إلى مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات التي تتخذ من الإمارات مقرًا لها، ومنظمات دولية.

المنظمون/ الشركاء:

اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان
PERMANENT COMMITTEE FOR HUMAN RIGHTS

كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
MOHAMMED BIN RASHID SCHOOL OF GOVERNMENT

ملخص جلسة المائدة المستديرة بشأن مناقشة السياسات

على هامش جلسة النقاش العامة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، عُقدت بالتعاون مع كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية مناقشة منفصلة (مغلقة) حول سياسة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. كان الهدف من المناقشة إشراك الجهات الفاعلة الكبرى في القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة، وخلق مساحة لمناقشة مفتوحة وشفافة مع ممثلي الحكومة وخبراء مثل البروفيسور روبرت ماكوركوديل لتسليط الضوء على المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، واستكشاف مدى توافق القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة مع هذه المبادئ في عملياته اليومية. كما أتاحت المناقشة فرصة لإظهار مدى التزام القطاع الخاص العامل في دولة الإمارات العربية المتحدة بتطبيق الممارسات القائمة على حقوق الإنسان.

قدم البروفيسور روبرت مكوركودايل موجزًا عن اعتماد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs) ومسؤولية الشركات في بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان لتحديد الآثار السلبية والوقاية منها، والتخفيف من آثارها، بالإضافة إلى محاسبتها على كيفية تعاملها مع تأثيرات حقوق الإنسان. ولقد اتّسم النقاش بالحيوية حيث تبادل المشاركون أمثلة عن القضايا التي يواجهونها والتدابير التي اتخذوها لمعالجتها. ولقد تناولت القضايا المطروحة الرعاية الصحية، والإقامة، والشمولية، والوصول إلى التمويل، والعناية الواجبة بسلسلة التوريد، وحق الخصوصية. وبينت هذه القضايا كيف يمكن لحقوق الإنسان أن تكون نقطة تواصل بالنسبة للشركات، وكيف أن هذه القضايا غالبًا ما لا يُعبَّر عنها في البداية كحقوق إنسان مباشرة.

سرعان ما تحولت المائدة المستديرة إلى جلسة أسئلة وأجوبة ومناقشة حيوية، حيث تبادل المشاركون طرح الأسئلة وتقديم الأمثلة حول أفضل الممارسات.

أبرز المواضيع التي جرت مناقشتها

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والمبادرات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والاستدامة

جرت مناقشة العلاقة الوثيقة بين الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمبادرات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاستدامة، وغالبًا ما تعتبر المبادرات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وسيلة عملية أكثر للتواصل مع الشركات حول حقوق الإنسان في كل من مكوناتها. كما نشر الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان مؤخرًا تقريرًا يتعلق بالمستثمرين والمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وكانت أحد النتائج الرئيسية هو أن وكالات التصنيف لا تقدم بيانات دقيقة في تقييم جهود الشركات في مجال المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وهناك مبادرة في دولة الإمارات تشمل عددًا من الوزارات للحصول على بيانات أفضل وتطوير مؤشرات أفضل حول جهود الشركات في الاستدامة، بما في ذلك حقوق الإنسان.

الأسواق الناشئة والمعايير الثقافية، والتحول الطاقي العادل

عند النظر في كيفية تطبيق المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الأسواق الناشئة، من المهم الاعتراف بسياق الأسواق المختلفة مع الحفاظ على موقف داخلي في تطبيق هذه المبادئ، على أن يكون ذلك الموقف مدعومًا على مستوى الإدارات العليا. وقد يكون من الصعب تحقيق هذا التوازن، خاصة عند أخذ المعايير الثقافية المختلفة بعين الاعتبار، إلا أن المبادئ التوجيهية تشير إلى أن المسؤولية المؤسسية في احترام حقوق الإنسان لا تزال قائمة ويجب السعي لتحقيقها في جميع الظروف. وخلال النقاش استكشف المشاركون كيفية تنسيق القوانين المحلية مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة من خلال الحوار وتبادل الأفكار بين الحكومات والشركات لتحسين تطبيق هذه المبادئ.

يجمع التحول الطاقي العادل بين عدد من القضايا المتعلقة بالاستدامة، والأسواق الناشئة، والحق في التنمية، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقد نشر فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان تقريرًا عن قطاع استخراج الموارد والتحول الطاقي العادل وحقوق الإنسان، والذي يهدف إلى تقديم إرشادات حول كيفية تصميم وتنفيذ برامج ومشاريع انتقال طاقة عادلة وشاملة تستند على الحقوق، وتعزز مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية.

التنظيم مقابل الحوافز

ساعدت التنظيمات الأخيرة المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان الشركات في بدء محادثات غاية في الأهمية داخليًا، حيث كان عليها فهم الإجراءات التي تتخذها فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة على حقوق الإنسان والإفصاح عنها. ومن المهم أن تقوم الحكومة بوضع وتطبيق حد أدنى من المعايير فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ويمكن أن تعمل التنظيمات والحوافز معًا؛ فعلى سبيل المثال، يمكن أن تُعتبر حوافز التقارير الطوعية حول مؤشرات حقوق الإنسان وسيلة لتحضير الشركات للتنظيمات الإلزامية. أما الحوافز التجارية الأخرى التي يمكن التأكيد عليها فتشمل المشتريات، وزيادة الإنتاجية، والشركاء التجاريين الأكثر موثوقية، وجذب الأجيال الشابة كعاملين وكعملاء. كما جرت مناقشة منصات الإبلاغ كأداة مهمة لمنح صوت لجميع الأطراف المتأثرة. ومع ذلك، يجب أن يكون التعويض جزءًا أساسيًا من منصات الإبلاغ لضمان الثقة في العملية. يمكن أيضًا فرض وتعزيز الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ليس فقط من خلال التنظيمات، ولكن أيضًا من خلال مجموعات الأقران التي تستخدم المعايير كشرط للعضوية أو من خلال المنتجات والخدمات المرتبطة بمعايير معينة (مثل القروض المرتبطة بالاستدامة).

التعاون والتعليم التناظري

تمت مناقشة العديد من أفضل الممارسات والفرص للتعاون والتعليم التناظري بين الأقران. من المهم أن توجد منصات تتيح للشركات المشاركة والتعاون داخل مختلف القطاعات وفيما بينها. كما تتحقق الاستفادة من الموارد بشكل أكثر فعالية عند التعاون، ومن أمثلة ذلك تعاون الشركات التي تشترك في نفس سلسلة التوريد للبحث عن مصادر مسؤولة. وقد أشارت الشركات الحاضرة إلى استخدام موارد مثل تدريب الميثاق العالمي للأمم المتحدة للموردين. كما جرت الإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة كفرصة لتضمين مزيد من النقاش حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ولتشجيع الشركات على الانخراط بشكل أكبر.

ومن الجدير بالذكر أن التعاون مع الأطراف المعنية الأخرى يعتبر أمرًا أساسيًا. فعلى سبيل المثال، تعمل الشركات والحكومات مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، خاصةً حول تبادل المعرفة والحفاظ على حقوق الإنسان في مناطق النزاع. كما يمكن إشراك منظمات المجتمع المدني لتقديم ملاحظات حول ممارسات الشركات على سبيل المثال. يسهم هذا التعاون في تحسين الشفافية والمسؤولية، ويعزز من قدرة الشركات على معالجة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان معالجة فعّالة.

2

جلسة حوارية

الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان

22 مايو 2024 أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية

بينما تحمل تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) وعودًا هائلة بالابتكار والكفاءة، فإنها تثير في الوقت نفسه الكثير من المخاوف الأخلاقية. كما يتطلب دمج الذكاء الاصطناعي في المجتمع أخذ تأثيره على القيم والحقوق والكرامة الإنسانية بعين الاعتبار. لذا، من الضروري ضمان توافق تقنيات الذكاء الاصطناعي مع المبادئ الأخلاقية، فضلًا عن تحقيق التوازن بين التقدم التكنولوجي وحماية حقوق الإنسان الأساسية.

المتحدثون:

د. محمد إبراهيم الظاهري
نائب مدير عام أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
الكلمة الافتتاحية

سعادة عمران شرف
مساعد وزير الخارجية لشؤون العلوم والتكنولوجيا المتقدمة ـ دولة الإمارات

شميرة أحمد
المدير التنفيذي لمركز سياسات اقتصاد البيانات، مؤسس الذكاء الاصطناعي للتبادل الدائري وزميل قائد السياسات في معهد الجامعة الأوروبية في مدينة فلورانس

هند العويس
مدير اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات
مدير الجلسة

جمعت الجلسة الحوارية أعضاء اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان والسلك الدبلوماسي المعتمد في دولة الامارات وممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني إلى جانب عدد من الطلاب والأكاديميين المتواجدين في دولة الإمارات.

المنظمون:

أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية | ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان
PERMANENT COMMITTEE FOR HUMAN RIGHTS

جرى التنظيم بإسهامات مفاهيمية مقدمة من:

BICL British Institute of International and Comparative Law

ملخص الجلسة الحوارية

ركز الدكتور محمد إبراهيم الظاهري في كلمته الافتتاحية على الأبعاد الأخلاقية للذكاء الاصطناعي، مؤكدًا أنه على الرغم من الوعود الكبيرة التي يحملها الذكاء الاصطناعي في تحقيق تقدم هائل، لا بد من الانتباه لتأثيره على القيم والحقوق الإنسانية.

ولقد بدأ النقاش بتعريف الذكاء الاصطناعي، حيث اتفق المتحدثان على أن الذكاء الاصطناعي يتكون من عدة مكونات: البيانات، والهندسة، والبنية التحتية، وقوى الحوسبة. وأكد سعادة عمران شرف على ضرورة متابعة تطوير الذكاء الاصطناعي من بعد أخلاقي واجتماعي، بالإضافة إلى البعد التكنولوجي. كما أضافت شاميرا أحمد وجهة نظر أخرى أكدت فيها على الدور الحاسم الذي تؤديه الحوكمة في تطوير التقنيات الجديدة لمنع تفاقم الفوارق.

واتفق المتحدثان على أهمية معالجة تلك التحديات من خلال نهج شامل يضم جميع الأطراف المعنية، لضمان حوكمة أخلاقية وفعّالة. وخصوصًا لمعالجة تركز السلطة في الشركات الخاصة ضمن اقتصاد البيانات، مما يثير قضايا تتعلق بالحوكمة والمصلحة العامة والسيادة الوطنية.

ثم انتقل النقاش نحو معالجة التحيز في هندسة الذكاء الاصطناعي وجمع البيانات بشكل أخلاقي، مما يتطلب تنفيذ مصادر بيانات متنوعة، وخوارزميات شفافة، وتقييم مستمر لضمان العدالة والشمولية والمساءلة في أنظمة الذكاء الاصطناعي. وأشار سعادة عمران شرف إلى أن هناك وجهات نظر ثقافية متنوعة تشكل الاعتبارات الأخلاقية، وهذه الاعتبارات ليست عالمية ويجب احترامها. ومع ذلك، فإن وجود مجموعات متفرقة من مدونات الأخلاقيات المطورة من قبل مجموعات مختلفة من الدول قد يؤدي إلى تفاقم التوترات السياسية ويعيق فوائد الذكاء الاصطناعي. وأكد سعادته على ضرورة أن تتجاوز مجتمعات العلوم والتكنولوجيا في جميع أنحاء العالم التحيزات والاختلافات لضمان تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي أخلاقية وذات فائدة عالمية.

كما أشارت شاميرا أحمد إلى إطار أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الذي وضعته منظمة اليونسكو، والذي وقعت عليه 193 دولة، والذي يعتبر في رأيها إجماعًا عالميًا على المبادئ المرتكزة على الإنسان وحقوقه. حيث تشمل هذه المبادئ احترام حقوق الإنسان والبيئة، وتوفير الفرص الاقتصادية، والحماية من المخاطر التكنولوجية، وضمان الخصوصية في تمثيل البيانات. ووفقًا لشاميرا أحمد، فإن التحيزات الفردية لا مفر منها في تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي، خاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار. ويمكن التخفيف من هذه التحيزات من خلال اتباع نهج متعدد التخصصات يضم جميع الأطراف المعنية في عملية اتخاذ القرار، بما في ذلك الأكاديميين، والمجتمع المدني، وصناع السياسات، والقطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بموضوع نقل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بشكل عادل، شارك سعادة عمران شرف رؤية دولة الإمارات واقترح تحولًا في النقاش حول الذكاء الاصطناعي، بحيث ينتقل التركيز من نقل التكنولوجيا إلى نقل المعرفة. وأكد على ضرورة وجود مشاريع مشتركة يتم فيها تبادل الملكية الفكرية وتطويرها بشكل مشترك، بدلاً من مجرد شرائها وبيعها. يشجع هذا النهج على الملكية ويعزز التفكير بصورة أكثر شمولية واستراتيجية في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي.

ولقد طرحت شاميرا أحمد وجهة نظر مختلفة حول التحديات في أنظمة التعليم، ودعت إلى تقليل الفجوات الحالية في التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) وأكدت على أن تطوير رأس المال البشري والتدريب الفني بين الحكومات يمكن أن يسد هذه الفجوة ويمكّن من المشاركة الفعّالة في الحوار التكنولوجي العالمي. كما أشارت إلى أن المعرفة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات يجب ألا تكون مقيّدة؛ بل ينبغي تدريب صناع السياسات والدبلوماسيين على كيفية التفاعل المؤثر على المستوى العالمي فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالتكنولوجيا.

وعند السؤال عما إذا كان بإمكان الذكاء الاصطناعي تقديم حلول لقضايا حقوق الإنسان العالمية وتحقيق أجندة 2030 للتنمية المستدامة، اتفق المتحدثان على أن استخدام الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا في التعاون العالمي يمكن أن يعالج التحديات الاجتماعية الملحّة بفعالية ويعزز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

تناول النقاش أيضًا تحديات القدرات ذات الاستخدام المزدوج في التقنيات الناشئة، حيث تتداخل التطبيقات المدنية والعسكرية. وعند الحديث عن استخدام الذكاء الاصطناعي في السياق العسكري، ناقش المتحدثون كيف أن الدول المتقدمة تكنولوجيًا، وخاصة في قطاع الدفاع، تطور استراتيجيات شاملة يجب أن تأخذ في الاعتبار تداعيات الذكاء الاصطناعي في السياقات العسكرية. إذ تقوم دول مثل كوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بتطوير معايير للذكاء الاصطناعي، وإرشادات أخلاقية، واستراتيجيات ضمن قطاعات الدفاع الخاصة بها. وبالتالي، فإن الجهود التعاونية تعتبر مهمة لأنها ستؤثر على العلاقات الدولية وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي.

أسئلة وأجوبة مع المشاركين

تبادل المشاركون النقاش في مواضيع رئيسية مثل الاعتبارات الأخلاقية، واستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل العسكريين والجماعات المسلحة غير الحكومية، وقضايا الحوكمة العالمية وسباق الذكاء الاصطناعي، والتوتر بين الأخلاقيات والابتكار. ولقد طُرحت معظم الأسئلة من قبل الطلبة، الذين أظهروا اهتمامًا ومعرفة عميقة في هذا الموضوع.

ومن بين الأسئلة المطروحة تطرق سؤال مهم إلى الاعتبارات الأخلاقية والخصوصية. حيث أشار سعادة عمران شرف إلى أن التفسيرات تختلف بشكل كبير بين الدول فيما يتعلق بالأخلاقيات التوجيهية، حيث تعطي بعض الدول الأولوية لحماية المجتمع على حساب الخصوصية الشخصية، بينما تفعل دول أخرى العكس. وأكد على ضرورة قبول هذه الاختلافات بدلاً من فرض وجهة نظر واحدة على الجميع. أما بالنسبة لدولة الإمارات، فهي تحترم سيادة القانون والثقافات المتنوعة عند توجيه وتطوير سياساتها.

وفيما يتعلق بموضوع النهج متعدد الأطراف، أشار سعادة عمران شرف إلى أن دولة الإمارات طوّرت أفضل الممارسات والمعايير والإرشادات استنادًا إلى المعايير الدولية وعقدت استشارات موسعة مع أصحاب المصلحة على المستويين المحلي والعالمي. حيث مكّن هذا النهج الاستباقي الدولة من تحقيق تقدم كبير في مبادرات الذكاء الاصطناعي. وأكد سعادته على أهمية أن تبقى الحوكمة مرنة ومبتكرة لضمان التوازن بين التنظيم وتعزيز الابتكار التكنولوجي.

رسائل أساسية من الجلسة الحوارية

تبني نهج اجتماعي- تكنولوجي لمعالجة مخاطر التطورات التكنولوجية

تشير الأبحاث إلى أن التقدم التكنولوجي غالبًا ما يؤدي إلى زيادة الفجوة الاقتصادية، حيث تميل الدول القادرة على الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها على نطاق واسع إلى امتلاك موارد قائمة، مثل رأس المال البشري وموارد الطاقة وقوى الحوسبة. الأمر الذي يؤدي إلى انقسام بين الدول؛ حيث تستطيع بعض الدول الاستفادة من التقنيات المتقدمة، بينما تتخلف معظم دول العالم عن ذلك، مما يؤدي إلى تفاقم الفروق بين الأجيال. لذلك، يعتبر السلوك المسؤول، والشفافية، والتعاون ركائز أساسية لضمان الاستخدام الأخلاقي لتقنيات الذكاء الاصطناعي. بالإضافة إلى ذلك، فإن تبني نهج اجتماعي- تكنولوجي وتعزيز تبادل المعرفة يمكن أن يسهم في إدارة مخاطر الثورات التكنولوجية وإعداد البشرية لمستقبل أكثر تفاؤلاً.

تجاوز الاختلافات السياسية نحو تعاون فعال

يبقى التحدي الرئيسي هو ما إذا كانت الدول قادرة على تجاوز الاختلافات السياسية للتعاون بشكل فعّال. ومن هنا، تسعى دولة الإمارات إلى سد الفجوات من خلال الشمولية والتعاون العالمي، والعمل مع كل من الدول المتقدمة ودول الجنوب لتحقيق الأهداف الوطنية وبناء الثقة مع احترام السيادة.

معالجة التحديات العالمية باستخدام الذكاء الاصطناعي

هناك حاجة ملحة لنشر التكنولوجيا بطريقة تحسن من حياة الناس، وتضمن صنع السياسات بناءً على الأدلة، وتعزز التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والشمولية. بحيث يمكن أن تكون التكنولوجيا قوة دافعة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

3

جلسة حوارية

الحـــق فـي التنميـــة

29 فبـرايــر 2024 فندق جراند حياة أبوظبي فندق وريزيدنسز الإمارات بيرل - أبوظبي

يُعتبر "الحقّ في التنمية" مسألة حاسمة ذات أهمية تاريخية، ويُمثّل حجر الزاوية لضمان التقدّم الاجتماعي والاقتصادي العادل في أي مجتمع. كما يُسهم الانتقال من قانون غير مُلزم إلى قانون مُلزم من خلال تبنّي وثيقة قانونية تتعلق بالحقّ في التنمية، في إعمال هذا الحق كأحد حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، مما يترتب عليه التزامات قانونية ملموسة. وينطوي مفهوم الحقّ القانوني في التنمية على أن لكلّ فرد ومجتمع الحقّ في المشاركة بالتنمية والإسهام فيها والتمتّع بها، ويُمثّل رؤية قائمة على التقدّم الذي يتجاوز حدود التنمية الاقتصادية ليشمل التنمية الشاملة اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا. سلّطت هذه الجلسة الحوارية الضوء على أصول ومبادئ رئيسية وتحديات محيطة بمسودة العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية.

المتحدثون:

سعادة السفير زمير أكرم
رئيس ومقرر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالحق في التنمية

البروفيسور كوين دي فيتر
أستاذ في جامعة أنتويرب وعضو سابق في آلية خبراء الأمم المتحدة المعنية بالحق في التنمية

هند العويس
مدير اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات
مدير الجلسة

جمعت الجلسة الحوارية أعضاء اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان والسلك الدبلوماسي المعتمد في دولة الامارات وممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني إلى جانب عدد من الطلاب والأكاديميين المتواجدين في دولة الإمارات.

المنظمون:

أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية | ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان
PERMANENT COMMITTEE FOR HUMAN RIGHTS

جرى التنظيم بإسهامات مفاهيمية مقدمة من:

BICL British Institute of International and Comparative Law

ملخّص الجلسة الحوارية

ناقشت الجلسة في بدايتها نشأة مفهوم "الحقّ في التنمية"، وتضمينه في المواثيق القانونية الدولية المهمة. وفي هذا السياق، أوضح سعادة السفير زمير أكرم أن مفهوم الحقّ في التنمية متجذّر في الاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR).

وبالعودة إلى تاريخ هذا الحق، أشار سعادة السفير إلى نشأة فكرة وجود مسودة معاهدة مُلزمة قانونًا خلال "قمة حركة دول عدم الانحياز" في سنة 1998، التي عُقدت بمدينة ديربان، في جنوب إفريقيا، برئاسة الرئيس نيلسون مانديلا . ومنذ ذلك الحين، تكثّفت الجهود الرامية إلى متابعة هذا الحقّ على المستوى الدولي، ما أفضى إلى إنشاء "الفريق العامل المعني بالحقّ في التنمية" سنة 1998، والمكلّف بصياغة معاهدة مُلزمة قانونًا بشأن الحقّ في التنمية. تهدف مسودة العهد إلى ضمان حماية كافة حقوق الإنسان على نحو كامل في عملية التنمية، مع التأكيد على الحاجة لتعزيز التعاون الدولي، وإزالة الحواجز أمام التنمية، والتوزيع العادل للفوائد. كما تقر مسودة العهد بأن الدول المتقدمة تتحمل مسؤولية مساعدة الدول النامية من خلال الدعم المالي، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات.

علاوة على ذلك، تبرز أهمية ممارسات التجارة العادلة، وتخفيف الديون، وإزالة الهياكل الاقتصادية غير العادلة التي تعزز الفقر والتخلف. وعلى الرغم من العقبات التي تعترض تنفيذه؛ بما في ذلك الخلافات حول عملية الصياغة؛ فقد أُحرز الفريق تقدّمًا كبيرًا، إذ قُدّم "مشروع العهد" إلى "مجلس حقوق الإنسان" و"الجمعية العامة للأمم المتحدة" للنظر فيه باعتباره وثيقة مُلزمة قانونًا.

ووفقًا للبروفيسور كوين دي فيتر، فإن الحقّ في التنمية يحمل معانٍ مختلفة حسب كلّ فرد، ويشمل تفسيرات ووجهات نظر عدّة. وبينما تتحمّل الدول في المقام الأول مسؤولية ضمان التنمية داخل أراضيها، ثمّة بُعد آخر يجب أخذه في الاعتبار، وهو تعزيز التضامن على المستوى الدولي. ومن هذا المُنطلق، سعى "العهد" للتركيز على البُعد الدولي للحقوق التنموية، مع الاعتراف بالفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب. وبذلك، فقد تضمّن "العهد" بُعدًا جماعيًا لحقوق التنمية يدعو الدول والجهات الفاعلة الدولية الأخرى إلى العمل معًا لتهيئة ظروف مواتية للتنمية على الصعيد العالمي، وخاصة في الدول النامية.

وفي هذا الصدد، اتّسمت عملية صياغة "العهد" بوجود عدد من النقاط الخلافية، خاصةً بين دول الشمال والجنوب. وقد بُذلت جهود عدة لسدّ هذه الفجوة من خلال التركيز على أجندات مُشتركة مثل البطالة، الصحة، المساواة بين الجنسيْن، التعليم. وتستند مسودة العهد إلى المبادئ والصيغ المتفق عليها من أدوات قائمة مثل ميثاق الأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، بالإضافة إلى أجندة 2030 للتنمية المستدامة، وخصوصًا الهدف 17.

علاوة على ذلك، أوجدت مسودة العهد فرصة لإقامة مؤتمر للدول الأطراف، الذي سيتولى اتخاذ قرارات بشأن آليات التقرير والتنفيذ وغيرها من القضايا المتعلقة بالالتزام بأحكام العهد. وأبرز المتحدثون أن هذه العملية مستوحاة من العمليات الطوعية مثل عملية المراجعة الدورية العالمية والمنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، لتعزيز توافق أكبر بين الدول.

كما تناول المتحدثون مسألة تسمية مشروع الوثيقة إذ أن قرار تسمية الوثيقة بـ"العهد" لا يتعلّق بالآثار القانونية، بقدر ما يتعلّق بأهميته الرمزية، إذ يكمُن الجوهر في مكانته كمعاهدة مُلزمة قانونًا، لاسيّما أن هذه الإضافة تتناول البُعد المفقود في "القانون الدولي لحقوق الإنسان" وتهدف إلى رفع مكانته إلى مستوى مواثيق حقوق الإنسان الأخرى المُعترف بها دوليًا مثل "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" و"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

أسئلة وأجوبة مع المشاركين

شارك الحضور في حوار بنّاء شمل موضوعات رئيسة مثل مشاركة المنظمات الدولية، والمشاورات مع المؤسّسات المالية، والعلاقة بين الحقّ في التنمية وأهداف التنمية المستدامة، وتعريف التنمية في ظلّ أزمة المناخ، ودور الذكاء الاصطناعي في دعم جهود التنمية، وأخيرًا المُضي قُدمًا نحو إعمال الحقّ في التنمية.

وفي ردهم على الأسئلة أوضح المتحدثون بأنه لا يوجد تعريف مُعتمد عالميًا للحقّ في التنمية، وإنما هناك فهم متعدّد لدى كلّ فرد يتمتّع بهذا الحقّ، وكما يتبيّن من "إعلان الحقّ في التنمية"، يُعدّ الحقّ في التنمية أحد حقوق الإنسان غير القابلة للتصرّف، إذ يحقّ لكلّ إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتمتّع بها، والذي أكّد الترابُط بين أهداف التنمية المستدامة والحقّ في التنمية، إذ تمثّل "خطة سنة 2030" خارطة الطريق لإنشاء وثيقة قانونية للحقّ في التنمية.

رسائل أساسية من الجلسة الحوارية

انتقال الحقّ في التنمية إلى قانون مُلزم

سيضمن الانتقال من قانون غير ملزم إلى قانون ملزم، مع اعتماد أداة قانونية ملزمة بشأن الحق في التنمية، أن يُعتبر الحق في التنمية حقًا إنسانيًا غير قابل للتصرف يرتبط بالتزامات قانونية ملموسة. مما يشجع الدول على التعاون في مجالات عدة مثل التجارة، والاستثمار، والتمويل، وتبادل التكنولوجيا، وبناء القدرات، بطرق تحترم الحق في التنمية.

التعاون والتآزر الدوليْن

أكّد المتحدّثون على الدور الحاسم للتعاون والتآزر الدوليْن في النهوض بالحقّ في التنمية، وسلّطوا الضوء على الحاجة إلى التضامن بين دول الشمال والجنوب، وأهمية وجود مقاربات شمولية، علاوةً على المشاركة البنّاءة مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية والمؤسّسات المالية. حيث تنص المادة 13 من مسودة العهد على واجب التعاون في السعي نحو الحق في التنمية، مما يسمح لذلك بتجاوز أجندة السياسة الخارجية، ويتطور ليصبح مسألة تعاون وتآزر.

الحقوق الفردية والجماعية

من المسلم به أن دول الشمال تميل للتركيز على الحقوق الفردية، بينما تركز دول الجنوب على الحقوق الجماعية. ولذلك، تضمن العهد بُعدًا جماعيًا لحقوق التنمية يمتد ليشمل حقوق مجتمعات ومجموعات مثل الشعوب الأصلية، وليس فقط الحقوق الفردية. إن ضمان آليات التضامن يعد أمرًا أساسيًا لتحقيق البُعد الجماعي لحقوق التنمية.

التطلعات المستقبلية

سعيا نحو تحقيق الحق في التنمية، وبعد تقديم العهد إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ستستمر المفاوضات حتى يتم اعتماده. ستكون مشاركة دول الشمال والتعاون مع دول الجنوب أمرا لا غنى عنهما لتحقيق الحق في التنمية.

الحقّ في التنمية من منظور الشباب

28 فبراير 2024 أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية

يؤدّي الشباب دورًا محوريًا في تشكيل المستقبل، ما يوجب تمكينهم من المشاركة في المنصّات التي تُمكّنهم من التواصل بصورة مباشرة مع أصحاب المصلحة الرئيسين، إذ أن مشاركتهم في المناقشات المهمّة تُتيح لهم الإسهام بأفكارهم وآراءهم الفريدة، وتضمن إيصال أصواتهم وأخذها بعيْن الاعتبار عند صُنع القرارات التي تمسّ حياتهم وتؤثر في العالم الذي سيرثونه.

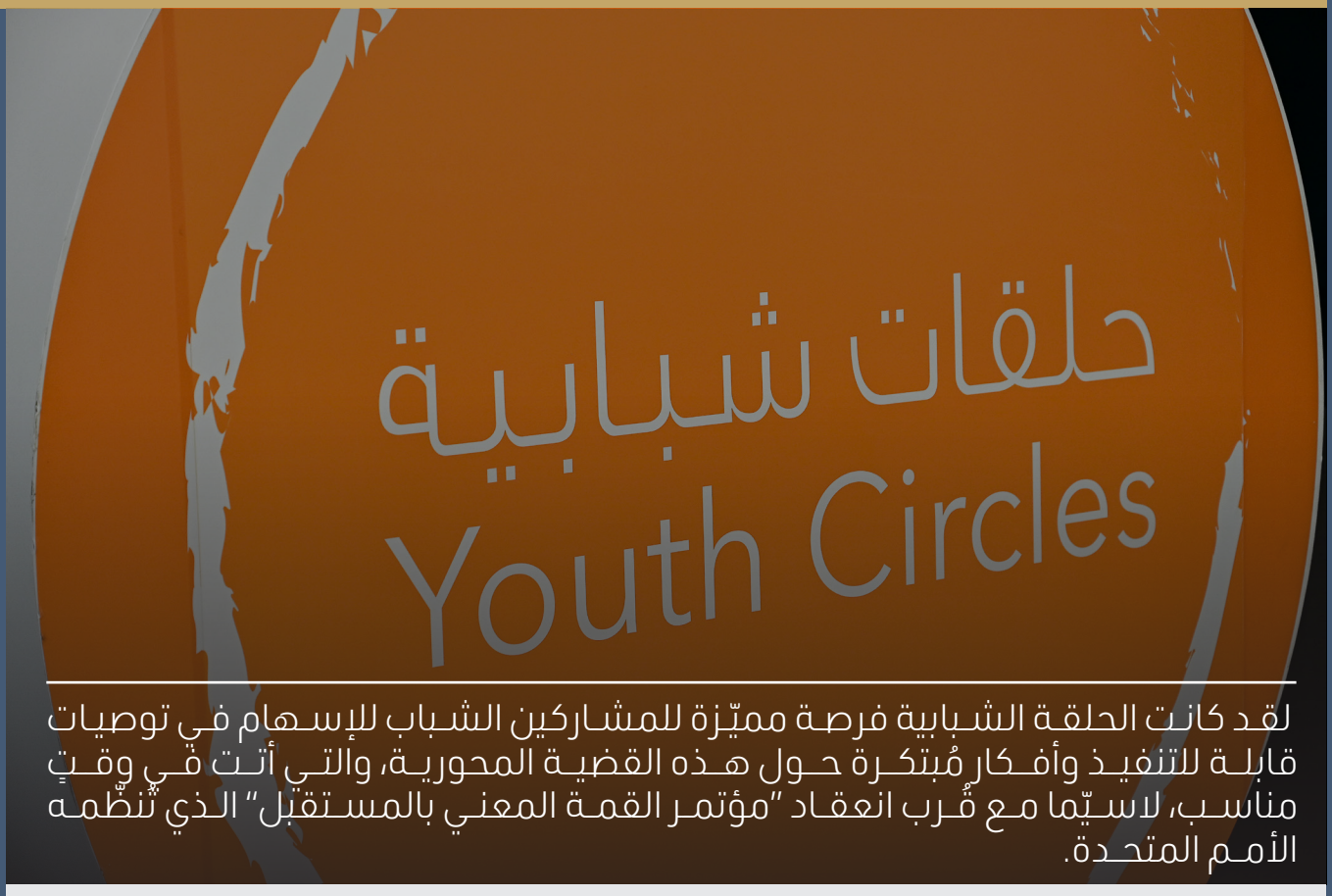

لقد كانت الحلقة الشبابية فرصة مميّزة للمشاركين الشباب للإسهام في توصيات قابلة للتنفيذ وأفكار مُبتكرة حول هذه القضية المحورية، والتي أتت في وقتٍ مناسب، لاسيّما مع قُرب انعقاد "مؤتمر القمة المعني بالمستقبل" الذي تُنظّمه الأمم المتحدة.

المنظمون/ الشركاء:

اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان
PERMANENT COMMITTEE FOR HUMAN RIGHTS

المؤسسة الاتحادية للشباب
FEDERAL YOUTH AUTHORITY

منظـور الشـباب

بالشـراكة مـع المؤسسـة الاتحاديـة للشـباب، عقـدت اللجنـة الدائمـة لحقـوق الإنسـان حلقـة شـبابية حـول "الحـق فـي التنميـة مـن منظـور الشـباب" والتـي حضرهـا مجموعـة مـن الطالبـات والطلبـة، مـن مختلـف التخصّصـات الجامعيـة، منهـا العلـوم السياسـية والشـؤون الدوليـة والاقتصـاد وعلـوم الحاسـب الآلـي، إذ طـرح المشـاركون أفـكارًا عـدّة ومقترحـات مهمـة وسـلّطوا الضـوء علـى أهميـة التعليـم ونشـر الوعـي بيـن الشـباب حـول قضايـا حقـوق الإنسـان، بمـا فـي ذلـك الحـقّ فـي التنميـة.

كمـا وفّـرت الحلقـة فرصـة مميّـزة للشـباب لتعزيـز الجانـب المعرفـي والمفاهيـم النظريـة الجامعيـة ببُعـد عملـي عبـر تواصلهـم مـع مجموعـة مـن صانعـي "مشـروع العهـد الدولـي الخـاص بالحـقّ فـي التنميـة".وباعتبارهـم المسـتفيدين المباشـرين مـن المعاهـدات الدوليـة؛ أدرك الشـباب أهميـة إيجـاد مسـاحات تُمكّنهـم مـن إيصـال أصواتهـم فـي المناقشـات وعمليـات صنـع القـرار المتعلقـة بحقـوق الإنسـان والتنميـة، كمـا أحاطـوا بالـدور الـذي يقـوم بـه الحـقّ فـي التنميـة لتعزيـز مسـتوى المؤسسـات والأنظمـة التعليميـة، الأمـر الـذي يـؤدّي بـدوره إلـى تقليـص هامـش عـدم المسـاواة، وأقـرّ المشـاركون بالترابـط القائـم بيـن مختلـف الحقـوق والقضايـا المعاصـرة، مثـل التغيّـر المناخـي، المسـاواة بيـن الجنسـيْن، تمكيـن المـرأة، التنميـة الاقتصاديـة، الحـقّ فـي التنميـة، واقترحـوا استكشـاف السـبل التـي يُمكـن لهـذه التقاطعـات مـن خلالهـا إثـراء السياسـات والمبـادرات المسـتقبلية.

وبصـورة عامـة، أظهـر المشـاركون الشـباب التزامًـا قويًـا تجـاه حقـوق الإنسـان والحـقّ فـي التنميـة، وإدراكًـا لدورهـم المهـم كأوصيـاء علـى المسـتقبل؛ دعـوا إلـى تعزيـز مشـاركة الشـباب، وأكّـدوا أهميـة نشـر الوعـي، وتعزيـز التعـاون بيـن الـدول للدفـع قدمـا بهـذه الأجنـدات.

الفصل الثاني
حقوق الفئات الأولى بالرعاية

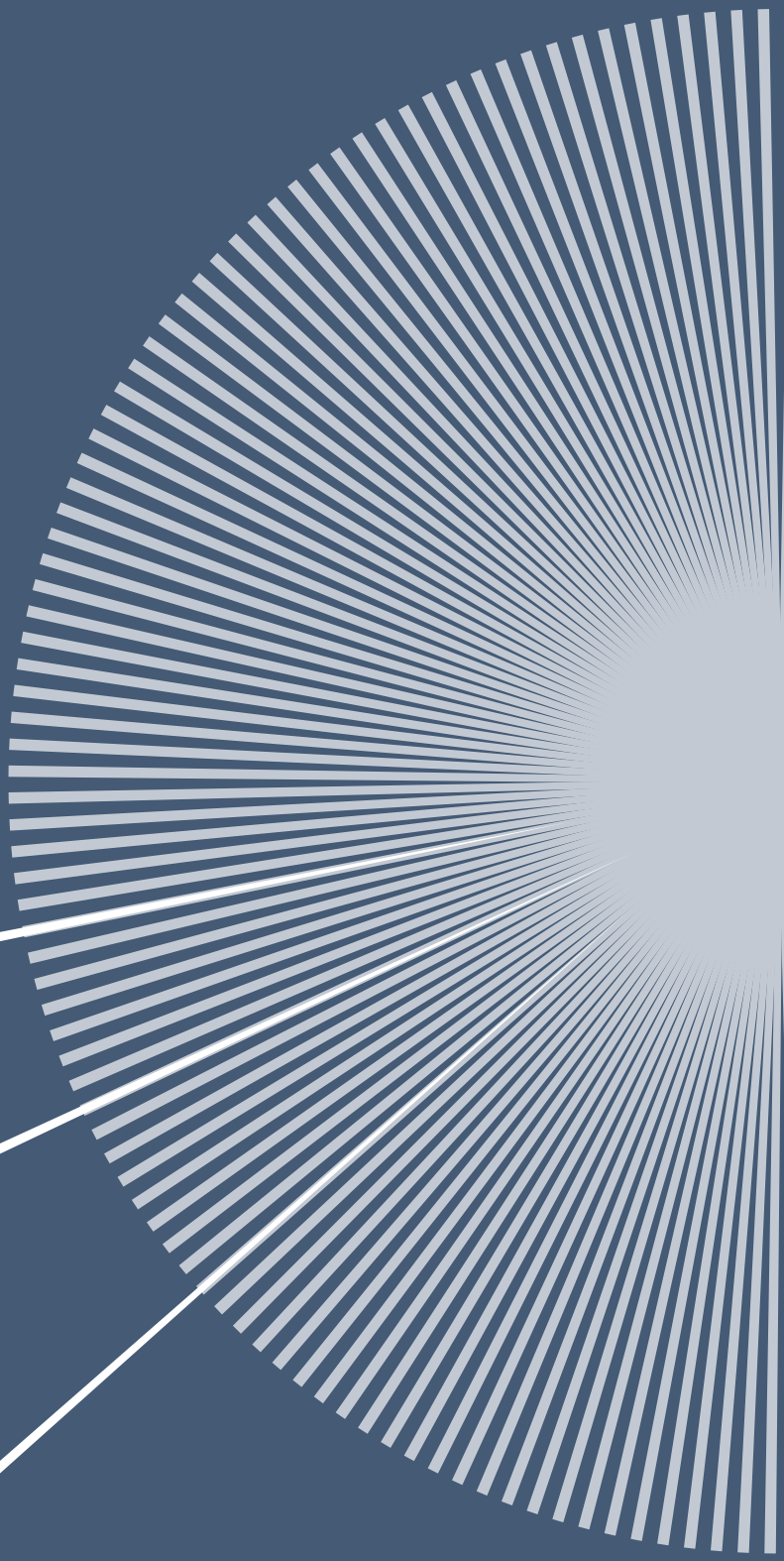

1. مشاركة المرأة في السياسة العامة

2. ما وراء الحواجز: الحقوق والمستقبل وتجارب الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة في الإمارات وخارجها

3. من التعبير إلى الإنجاز: تعزيز صوت الأطفال

1

جلسة حوارية

مشاركة المرأة في السياسة العامة

24 يونيو 2024 أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية

بمناسبة "اليوم العالمي للمرأة في الدبلوماسية"، استضافت "اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان" بتاريخ 24 يونيو 2024، جلسة حوارية حول تعزيز مشاركة المرأة في السياسة العامة بالتعاون مع "أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية"، حيث استقطبت الفعالية مجموعة من كبار الدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين في دولة الإمارات العربية المتحدة وبلجيكا بهدف تبادل الآراء والخبرات وأفضل الممارسات حول كيفية ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في السياسة العامة، إلى جانب التحديات التي تُعيق تحقيق هذا الهدف في الحياة العملية.

المتحدثون:

هند العويس
مدير اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات
الكلمة الافتتاحية

سعادة أنطوان ديلكور
سفير بلجيكا لدى دولة الإمارات العربية المتحدة

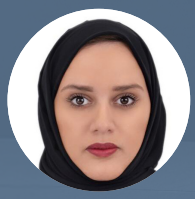

السيدة روضة الشحي
رئيس قسم الشؤون الأوروبية- إدارة العلاقات الخارجية
المجلس الوطني الاتحادي

السيدة عفراء الهاملي
مديرة إدارة الاتصال الاستراتيجي بوزارة الخارجية

د. سارة شهاب
باحث أول في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
مدير الجلسة

جمعت الجلسة الحوارية أعضاء اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان والسلك الدبلوماسي المعتمد في دولة الامارات وممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني إلى جانب عدد من الطلاب والأكاديميين المتواجدين في دولة الإمارات.

المنظمون:

أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية | ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان
PERMANENT COMMITTEE FOR HUMAN RIGHTS

جرى التنظيم بإسهامات مفاهيمية مقدمة من:

BICL British Institute of International and Comparative Law

ملخّص الجلسة الحوارية

تؤكد اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) على أهمية تمثيل المرأة ومشاركتها في جميع مستويات الحكومة. تدعو الاتفاقية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة وتشجع الدول على معالجة العوائق التي تحد من مشاركة المرأة في السياسة العامة.

فيما يتعلق بأهمية مشاركة المرأة في السياسات العامة، أكدت السيدة هند العويس، مديرة اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان، في كلمتها الافتتاحية على أن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في السياسات العامة لا تتطلب إرادة سياسية فقط، بل تحتاج إلى إطار شامل من السياسات الداعمة، وأشكال من الحماية القانونية، إلى جانب آليات مؤسسية تضمن أن تتوفر للمرأة الموارد والفرص اللازمة للمشاركة الفعالة.

وأشارت إلى أن هذا التوجه في دولة الإمارات كان في صميم رؤية وجهود الوالد المؤسس، المغفور له بإذن الله، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، و"أم الإمارات"، سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك (رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، رئيسة مؤسسة التنمية الأسرية، رئيسة الاتحاد النسائي العام).

وأوضحت السيدة العويس أنه عند النظر إلى مسيرة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن هدف الدولة يكمن في الالتزام بالمعايير والالتزامات الدولية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وشرحت كيف تم تحقيق الالتزام بهذه المعايير بفضل رؤية واضحة وضعتها القيادة وتطور المجتمع الذي اعتمد معايير اجتماعية إيجابية تدعم تمكين المرأة في كافة الجوانب.

وبعد ذلك، تطرّقت الجلسة الحوارية إلى عدة موضوعات رئيسة على رأسها دور المرأة في عمليات السلام وشؤون الأمن حيث اتّفق المتحدثون على أهمية المشاركة الفعالة للمرأة في هذا المجال. وأشار سعادة السفير أنطوان ديلكورت سفير بلجيكا لدى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى وجود أدلة من "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" تُثبت أن مشاركة المرأة في عمليات السلام تؤدّي إلى سلام أكثر ديمومة واستقرارًا، لاسيّما أن النساء يتأثّرن بتبعات النزاعات بصورة أكبر، على نحو مباشر أو غير مباشر، وغالبًا ما يتمّ تجاهل المشاركة المباشرة للمرأة في النزاعات المسلّحة بصفتها (مقاتلة)، في حين أن الحروب تأتي أيضًا بأشكال مُحدّدة من العنف القائم على أساس الجنس، والتي تكون ضحاياها في الغالب من الإناث، الأمر الذي يؤكّد أهمية دور المرأة في إرساء السلام على المستوى الدولي. ويجب أن تشمل عمليات صُنع القرار قضايا الجنسيْن وصوت المرأة؛ بهدف معالجة القضايا الخاصة بالمرأة بصورة أفضل، مثل التعليم والصحة والتحرّر والعنف الجنسي.

وفيما يخص الموضوع الثاني وهو دور المرأة في المهن الدبلوماسية واستكشاف العوامل التي تُسهّل انضمامها إلى العمل في وزارات الخارجية، والجوانب التي تحتاج إلى تحسين، شاركت السيّدة عفراء الهاملي تجربتها فيما يخصّ سياسات دولة الإمارات الرامية إلى تشجيع المرأة على العمل في المهن الدبلوماسية؛ إذ تحرص وزارة الخارجية، بالتنسيق مع المؤسّسات الإماراتية الأخرى، على حصول الرجال والنساء على فرص متساوية في التوظيف والتعيين والترقيات، كما أكّدت على أهمية إيجاد فرص متساوية لوصول النساء إلى المناصب القيادية. واتفق سعادة أنطوان ديلكورت على ضرورة وجود سياسات مُحدّدة تُترجم الإرادة السياسية لتحقيق التوازن بين الجنسيْن في القطاع العام على أرض الوقع، وهو أمر لا جدال فيه في بلجيكا وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي.

وبالرغم من أن 50% من وزراء الحكومة في بلجيكا من النساء، فإن نسبة السفيرات في الخارجية البلجيكية لا تتجاوز 20-25%، وتعمل وزارة الخارجية البلجيكية على تنفيذ سياسات تكيُّفية فيما يخصّ عمليات الاستقطاب والتوظيف والترقية، ودعم المساواة بين الجنسيْن وتمكين المرأة، من خلال دمج هذه السياسات على جميع المستويات، بما في ذلك ضمن برامج التدريب والإرشاد، وكذلك ضمن مبادرات التواصل الوطنية والدولية.

وعندما طُلب من المتحدثين توجيه نصائح للطلبة المتواجدين بين الحضور ممّن يطمحون للانضمام إلى العمل الدبلوماسي، اتفق الجميع على أهمية التواصل وبناء العلاقات، سواءً داخليًا أو دوليًا.

أما بخصوص مشاركة المرأة في الحياة العامة، فقد شاركت السيّدة روضة الشحي نجاح المجلس الوطني الاتحادي في تحقيق تمثيل متساوٍ بين الرجال والنساء، والذي تم بفضل قانون إماراتي ينص على أن تشغل النساء الإماراتيات 50% من مقاعد المجلس من خلال نظام المُحاصصة (الكوتا) الذي لا يُسهم فقط في تطبيع وجود المرأة في مثل هذه الأوساط، وإنما يخلق أيضًا مساحة لدمج منظور النصف الآخر من المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، يسمح نظام المُحاصصة للمرأة ببناء قدراتها، والانضمام والمشاركة بفاعلية في عمل "المجلس الوطني الاتحادي". واليوم، توجد 20 عضوة في المجلس الوطني الاتحادي من أصل 40 عضوًا؛ يُشاركن في جميع اللجان، بما في ذلك تلك التي كانت حكرًا على الرجال، مثل الشؤون الخارجية والدفاع والأمن والمالية. وعلى صعيد العمل الخارجي، أصبحت عضوات المجلس الوطني يرأسن الوفود ولجان الصداقة، ويُسهمن في تعزيز الدبلوماسية البرلمانية بدولة الإمارات، وبالتالي، من المهمّ وجود فريق متساوٍ ومتوازن في "المجلس الوطني الاتحادي" بهدف تعزيز السياسات العامة المتوازنة بين الجنسيْن في دولة الإمارات. وأضاف سعادة أنطوان ديلكورت أنه في حين أن بلجيكا ليس لديها نظام مُحاصصة في برلمانها، إلّا أنها تتمتّع بالمساواة في القوائم الانتخابية، ومع ذلك، لا تنعكس تلقائيًا إلى تكافؤ في البرلمان.

أما الموضوع الأخير الذي أثاره الجمهور كان عن دور الأسرة في تعزيز قيم المساواة بين الجنسيْن وتمكين المرأة حيث اتفق جميع المتحدثين على أهمية دور الأسرة في تعزيز هذه القيم، وفي حين أن الطريقة التي تضطلع بها الأسرة هذا الدور قد تعتمد على السياقات الاجتماعية والثقافية حسبما أفاد سعادة أنطوان ديلكورت، فقد أكّدت كلّ من السيّدة عفراء الهاملي والسيّدة روضة الشحي على أن قيم المساواة بين الجنسيْن وتمكين المرأة متأصّلة في المجتمعات والأسر الإماراتية، وفي نهج قيادة دولة الإمارات.

رسائل أساسية من الجلسة الحوارية

الحاجة إلى مزيد من الجهود لتحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية

يشهد العالم سواء في دولة الإمارات أو بلجيكا وغيرهما من الدول تزايدًا ملحوظًا لمشاركة المرأة في الحياة العامة، والسياسة العامة، وفي الحكومة، والعمل الدبلوماسي. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتصحيح التوازن بين الجنسيْن وضمان تمثيل المرأة بصورة متساوية على جميع المستويات، كما يجب إجراء تحسينات.

الحاجة إلى إعادة النظر في الطريقة التي يُنظر فيها إلى مفهوم السُلطة

لتشمل مزيدًا من الأساليب التي كانت تُرى تقليديًا على أنها أنثوية، مثل التعاون والمصالحة والوساطة؛ إذ إن تعزيز مشاركة المرأة في جهود السلام والأمن من شأنه أن يُعزّز التغيير نحو شكل أكثر شمولًا للسُلطة؛ ممّا يؤدّي إلى مجتمعات أكثر استدامة وسلمية وأمنًا.

الأُسرة جهة فاعلة محورية في جميع المجتمعات

لتعزيز قيم المساواة بين الجنسيْن وتمكين المرأة، وتشجيع الفتيات والنساء على المشاركة بفاعلية في السياسة العامة، ومتابعة مساراتهن التعليمية ومهنهن، بما يضمن حصولهن على فرص متساوية لتمكينهم من تحقيق ذلك.

2

جلسة حوارية

ما وراء الحواجز: الحقوق والمستقبل وتجارب الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة في الإمارات وخارجها

7 ديسمبر 2023 أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية

أقرّت "الجمعية العامة للأمم المتحدة" سنة 1992 "اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة"، والذي يُحتفل به بتاريخ 3 ديسمبر من كلّ سنة، وتُتاح فيه الفرصة لاستكشاف المشهد الحالي لإمكانية وصول واندماج الأشخاص ذوي الإعاقة سواءً فيما يتعلق بالتقدّم المُحرز أو التحدّيات والعوائق التي ما تزال تحول دون مشاركتهم على نحو كامل في المجتمع. وتشكل الذكرى السنوية لاعتماد "اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" يوم 13 ديسمبر 2006 مناسبة تُتيح المجال للنقاش حول الواقع الذي يعيشه الأشخاص ذوو الإعاقة، وكيفية الوصول إلى فهم أشمل للأمور الواجب اتّباعها لضمان تمتّعهم بحقوقهم بموجب هذه الاتفاقية.

المتحدثون:

د. منى الحمادي
أستاذ مساعد في جامعة زايد، دبي

عبدالله بن ظاهر
رائد أعمال إماراتي

د. فيكتور بينيدا
رئيس مؤسسة عالم ممكّن

فاطمة الجاسم
ناشطة ومستشارة في مجال تمكين أصحاب الهمم

هند العويس
مدير اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات
مدير الجلسة

جمعت الجلسة الحوارية أعضاء اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان والسلك الدبلوماسي المعتمد في دولة الامارات وممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني إلى جانب عدد من الطلاب والأكاديميين المتواجدين في دولة الإمارات.

المنظمون/ الشركاء:

أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان PERMANENT COMMITTEE FOR HUMAN RIGHTS

وزارة تنمية المجتمع MINISTRY OF COMMUNITY DEVELOPMENT

جرى التنظيم بإسهامات مفاهيمية مقدمة من:

BICL British Institute of International and Comparative Law

ملخّص الجلسة الحوارية

تمهيدًا للنقاش، أوضح المتحدّثون كيفية تطوّر المقاربات المتعلقة بموضوع الإعاقة مع مرور الوقت، وأهميتها بالنسبة لنشوء هوية المجموعة والمصطلحات المُفضّلة، وبالرغم من اعترافها بمزايا مصطلح "أصحاب الهمم" المُعتمد في دولة الإمارات بهدف رفع الوصمة الاجتماعية المتعلقة بإعاقات هؤلاء الأشخاص؛ أعربت الدكتورة الحمادي عن تفضيلها مصطلح "الأفراد/ الأشخاص ذوو الإعاقة"، الشائع على نطاق واسع في دول أخرى، ناهيك عن اعتماده على الصعيد الدولي، ولوحظ أن التغيير في المصطلح قد طرأ بمرور الوقت انتقالًا من "المُعاقين" إلى "الأشخاص ذوي الإعاقة" بهدف التركيز على "الأشخاص" في المقام الأول ومن ثم "الإعاقة".

ولمزيد من التفصيل حول هذه القضية، تحدّث الدكتور بينيدا عن تجربته الخاصة بالانخراط في المفاوضات حول "اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" واعتمادها حين أضحى شعار "لا غنى عنّا فيما يخصّنا" شعارًا أساسيًا وتعبيرًا عن الضغط من أجل تغيير القواعد داخل الأمم المتحدة، بصورة تُتيح للمنظّمات التي تُعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة فرصةً التحدّث وطرح قضيتها وإيصال صوتها إلى الحكومات. وهكذا، بدلًا من تعريف الإعاقة كحالة طبية، تنطوي الاتفاقية على مفهوم يتغيّر بمرور الوقت ويتعلق بالتجارب الثقافية والجغرافية. ومن الجدير بالذكر أن فرعًا علميًا كاملًا قد تطوّر في هذا الباب يُعرَف باسم "دراسات الإعاقة"، ممّا يدلّ على الاهتمام المتزايد بالقضايا المختلفة في هذا المجال.

في معرض الحديث عن التجارب الحياتية المتعلقة بالتحدّيات والفرص؛ ذكرت فاطمة الجاسم أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تندرج ضمن حقوق الإنسان، ومن الضروري ضمان تمتّعهم الفاعل بها على أرض الواقع، وتحدثت عن تحدّياتها لكونها شخصًا غير قادر على النطق، وبيّنت كيف يمكنها كناشطة إيصال صوتها بفضل نسخة فورية من صوتها تعمل بواسطة الذكاء الاصطناعي. وطُرِحَت نقطة أخيرة حول ضرورة دحض الفكرة القائلة بأن دمج الإعاقة مُندَرِج ضمن مسؤوليات قطاع الرعاية الاجتماعية؛ إذ إنها مسؤولية كلّ شخص في المجتمع، والجميع مدعوون للإسهام فيها.

تحدثت الدكتورة الحمادي عن رحلتها بوصفها طالبة ومن ثمّ أستاذة تُعاني إعاقة بصرية، والتحدّيات التي واجهتها، ومن ضمنها الحاجة إلى تطوير مهارات طلب العِلم "القراءة والتعلم"، وشُحّ الكتب ومواد التعلّم الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، وقلة البحوث التي يعكف عليها أشخاص يُعانون من هذه الإعاقة للتعبير عن التجارب الحياتية للأشخاص المماثلين لهم. وبالرغم من وجود تشريع يُعزّز قيام عملية تعليمية دامجة، يتعيّن تطبيق هذا التشريع على نحو فاعل، وثمّة حاجة إلى متخصّصين محليين مُدرّبين في دولة الإمارات لكي يوفروا الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة، ويمكن بذل جهود إضافية لتوفير برامج متخصّصة وأكثر دقة بهذا المجال في مختلف الجامعات لتطوير خبراء مثل: معالجي النطق، مدرّبي الدماغ، المتخصّصين في التكنولوجيا المساعدة، المعالجين السلوكيين. وعلى النحو ذاته، تحدّث عبدالله بن ظاهر عن التحدّيات في الوصول إلى النظام التعليمي والتنقّل فيه، كما أشار إلى أن قطاع التوظيف يُمثل مجالًا في غاية الأهمية ويجب إيلاؤه مزيدًا من الاهتمام.

وركّز النقاش بعد ذلك على السُبل التي يمكن فيها جعل الإطار التشريعي لـ"اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" إطارًا تشريعيًا هادفًا في التجارب الحياتية لهم، وقد بيّن الدكتور بينيدا، مستعينًا بأمثلة من حياته ومسيرته المهنية، قدرة هذه الاتفاقية على تغيير المفاهيم السائدة حول عجز الأشخاص ذوي الإعاقة وتحويلها إلى هوية إيجابية لكونهم جزءًا من الحياة الطبيعية والتنوّع الإنساني.

في الجولة الأخيرة من الأسئلة، ناقش المتحدثون أفكارًا لزيادة إمكانية الوصول والدمج العملي للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم تبادل الأفكار بحرية بين المتحدثين والجمهور.

رسائل أساسية من الجلسة الحوارية

دمج حقوق الإنسان والإعاقة عبر جميع القطاعات

يجب ألا يتم تناول حقوق الإنسان والإعاقة بشكل منفصل، بل ينبغي دمجهما في جميع القطاعات والسياسات والأبحاث، بما في ذلك البيئة، والتكنولوجيا، والصحة، والتعليم، والتوظيف، والوصول إلى العدالة، وغيرها.

الدمج مسؤولية الجميع

هناك حاجة لتجاوز الفكرة القائلة بأن دمج الأشخاص ذوي الإعاقة يقع فقط على عاتق قطاع الرعاية الاجتماعية، وبدلاً من ذلك، يجب تبني رؤية تؤكد أن هذه المسؤولية تقع على عاتق الجميع.

تطبيق حلول للتحديات حسب السياق

يُعدّ أخذ العبرة من الممارسات والحلول التي تضعها الدول الأخرى للتحدّيات أمرًا مهمًا، ولكن، لابدّ من إيلاء اهتمام مكافئ لتطبيق الحلول المحلية والمصمّمة حسب حاجات الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن سياقات معينة وبيئات ثقافية.

زيادة الوصول إلى سوق العمل بإقامة علاقات أوثق مع القطاع الخاص

3

جلسة حوارية

من التعبير إلى الإنجاز: تعزيز صوت الأطفال

23 نوفمبر 2023 أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية

في "يوم الطفل العالمي" الذي يُحتفل به في 20 نوفمبر من كلّ سنة؛ تُتاح للأطفال فرصة التحدّث عن القضايا التي تهمّهم على نحو يمنح الأولوية لحقوقهم ومشاركتهم، وهو يُصادف ذكرى اعتماد "اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل"، التي تُعدّ المعاهدة الأوسع تصديقًا في التاريخ بمجال حقوق الإنسان، وتنص على حقوق الطفل المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المتحدثون:

سعادة نيكولاي ملادينوف
مدير عام أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
الكلمة الافتتاحية

سعادة الريم بنت عبدالله الفلاسي
الأمين العام للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة
الكلمة الافتتاحية

د. كرستين باكر
زميل أبحاث زائر، المعهد البريطاني للقانون الدولي والمقارن

عبدالله بدر العلي
عضو البرلمان الإماراتي للطفل، رئيس لجنة شؤون التعليم والشباب والرياضة والثقافة والإعلام للدورة السابقة

شهد السبوسي
رئيس المجلس الاستشاري للأطفال

هند العويس
مدير اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات
مدير الجلسة

جمعت الجلسة الحوارية أعضاء اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان والسلك الدبلوماسي المعتمد في دولة الامارات وممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني إلى جانب عدد من الطلاب والأكاديميين المتواجدين في دولة الإمارات، ومجموعة أطفال.

المنظمون/ الشركاء:

أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان PERMANENT COMMITTEE FOR HUMAN RIGHTS

المجلس الأعلى للأمومة والطفولة THE SUPREME COUNCIL FOR Motherhood & Childhood

جرى التنظيم بإسهامات مفاهيمية مقدمة من:

BICL British Institute of International and Comparative Law

ملخّص الجلسة الحوارية

أسهمت الملاحظات الافتتاحية التي قدمتها سعادة الريم الفلاسي، الأمين العام للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة، في وضع إطار للهدف من الجلسة الحوارية: إعلاء صوت الأطفال داخل دولة الإمارات وخارجها. ومن الضروري عدم الاكتفاء بالاستماع إلى الأطفال والاحتفاء بهم، بل لابدّ من تقدير أصواتهم واعتمادها بوصفها ركيزة تُبْنى عليها السياسات. أكدت سعادة الريم الفلاسي على امتثال دولة الإمارات للالتزامات التي تفرضها اتفاقية حقوق الطفل.

ولقد تناول النقاش العلاقة بين حقوق الطفل والسياقات المحلية والثقافية. وقدمت الدكتورة كريستين باكر أفكارًا حول كيفية تطبيق حقوق الإنسان وفقًا للظروف والأوضاع المحلية، التي قد تؤخر أو تعيق ذلك في بعض الأحيان. واستفاضت في شرح الأسلوب الذي تتبعه الأمم المتحدة ولجانها لدعم الدول في إيجاد أفضل السبل لضمان حقوق الطفل بالتساوي في جميع الدول. وشدّدت على أهمية التمييز بين التقدّم التشريعي والتقدّم على أرض الواقع.

وفي سبيل هذه الغاية، أشارت باكر إلى العدد المتدني من المصادقات على البروتوكولات الاختيارية المُلحقة بـ"اتفاقية حقوق الطفل" مقارنة بالمصادقات على الاتفاقية بحدّ ذاتها وتحديدا فيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراءات تقديم البلاغات. واستعرضت العقبات الموجودة على الصعيد العالمي كالتغيّر المناخي والفقر والنزاعات المسلحة وغيرها، والتي تُعرّض حقوق الطفل للخطر وتُبطِئ التقدّم في تمتّعه بهذه الحقوق في الحياة اليومية بطرق ومستويات عدّة حول العالم أو تُبْطِل مفعول هذا التقدّم.

أكّدت شهد السبوسي وعبدالله العلي على حقهم في المشاركة، وتحدّثا عن تجاربهما المباشرة في ممارسة هذا الحق المُدْرَج في مواد عدّة من "اتفاقية حقوق الطفل" لاسيّما في "المادة 12". ونظرًا للآليات التشاركية في دولة الإمارات، يستطيع الأطفال الحديث عمّا يهمهم والشعور بأنهم شركاء.

يناقش "البرلمان الإماراتي للطفل" المؤلّف من 40 عضوًا (20 طفلة و20 طفلًا تتراوح أعمارهم بين 10 و16 سنة) القوانين والمشروعات التي تدور حول موضوعات يطرحها أعضاؤه الأطفال وتظهر أهميتها من خلال نقاشاتهم مع أقرانهم من مختلف المشارب في المدارس والمجتمعات، يليها رفع توصيات الأطفال إلى "المجلس الأعلى للأمومة والطفولة" و"المجلس الوطني الاتحادي". كما تحدّثت شهد السبوسي وعبدالله العلي عن تجاربهما في المشاركة التي تتجاوز الصعيد الوطني، بعد التحاقهما بالوفد الإماراتي المُنتدَب إلى الاستعراض الدوري الشامل لـ"مجلس حقوق الإنسان" في جنيف بسويسرا

وبدورها بيّنت الدكتورة باكر أن لدى الدول الأخرى آليات وطنية مشابهة لضمان الحقّ في المشاركة، ومنها "البرلمان الوطني للطفل" في بنغلاديش و"الكونغرس الوطني للأطفال والشباب" في بوليفيا و"المنتدى الوطني للأطفال ذوي الإعاقة" في الهند وغيرها من الهيئات على الأصعدة الوطنية والمحلية في دولٍ عدةٍ حول العالم.

أسئلة وأجوبة مع المشاركين

تضمّن النقاش أسئلة طرحها الحاضرون من أعضاء "المجلس الوطني الاتحادي"، والهيئات الدبلوماسية، وممثلي الأمم المتحدة في دولة الإمارات، وأعضاء "اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان"، وممثلي وكالات حماية الطفل والمجتمع المدني والطلاب والأطفال. وعند السؤال عن المجالات التي يمكن إحراز مزيد من التقدّم فيها، ذكر عبدالله العلي المجالات الثلاثة الآتية: التعليم (بسبب التغيير المستمر فيه) والهوية الثقافية (صون جوهر الثقافة) والنظام العائلي (تمكين الوالدين) بوصفها مجالات تحتاج إلى دعم متواصل بالرغم من أساسها المتين. وقالت المُشاركة غاية الأحبابي، أصغر سفيرة لـ"اليونسيف" في "مؤتمر الأطراف" (COP)، إن "المجلس الأعلى للأمومة والطفولة" أعلن أن شعار "يوم الطفل الإماراتي" لهذه السنة هو "الحقّ في بيئة مستدامة"، وفي سبيل ضمان احترام هذه الحقوق دون أي تمييز.

رسائل أساسية من الجلسة الحوارية

تنمية المسؤولية المدنية

حينما يرى الأطفال أن أصواتهم واقتراحاتهم موضع تقدير وتُؤخذ على محمل الجدّ، تزداد المسؤولية المدنية، ويعني ذلك قدرتهم على التعرف إلى مشروعاتهم المفضلة، ممّا يُفضي في النهاية إلى خلق أشخاص بالغين يعيشون حياةً هادفة، وتُظهِر العمليات التشاركية المعتمدة في دولة الإمارات هذا الأمر بوضوح.

لابدّ من خلق الفرص والآليات المناسبة لضمان مشاركة الأطفال

وانسجامًا مع مبدأ عدم التمييز، يجب أن يكون الاستماع لهم وإشراكهم في القرارات التي تؤثر في حياتهم مباشرة، حقًا مكفولًا لهم جميعًا على المستويات كافة، بدءًا من المستوى العائلي، مرورًا بالمجتمعي، ووصولًا إلى المستويَيْن الوطني والدولي، وتُعدّ الآليات التشاركية كتلك الموجودة في دولة الإمارات أمثلة على تمكينهم عبر ضمان حقهم في المشاركة، ومن خلالها، يتعلّم الأطفال ويكتسبون الثقة ويتمكنون من تطوير مهاراتهم القيادية، وتترافق هذه العمليات الجارية في دولة الإمارات مع نشر المعلومات والآليات المُتاحة للأطفال لتوفير مزيد من الدعم لعملية إسهامهم في اتخاذ القرار.

أهمية إحداث توازن في فهم حقوق الإنسان الدولية والسياقات الثقافية

تؤثر الأحوال والأوضاع المحلية في تطبيق حقوق الإنسان كافة بما في ذلك حقوق الطفل، ويمكن للمقاربة القائمة على حقوق الإنسان أن تساعد على ضمان توفير حقوق الطفل دون تمييز، ومع أنه من الضروري اعتماد ما يكفي من قوانين وطنية وسياسات وغيرها من التدابير لضمان تلك الحقوق على أرض الواقع، لابدّ أن تُراعي تلك الخطوات القيم الثقافية المحلية في أثناء السعي إلى الضمان التدريجي للتطبيق التام والناجح لـ"اتفاقية حقوق الطفل".

الفصل الثالث
الآليات الإقليمية

سوف تستمر المناقشات بشأن الآليات الإقليمية في عام 2025 عندما تستأنف اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان أنشطتها.

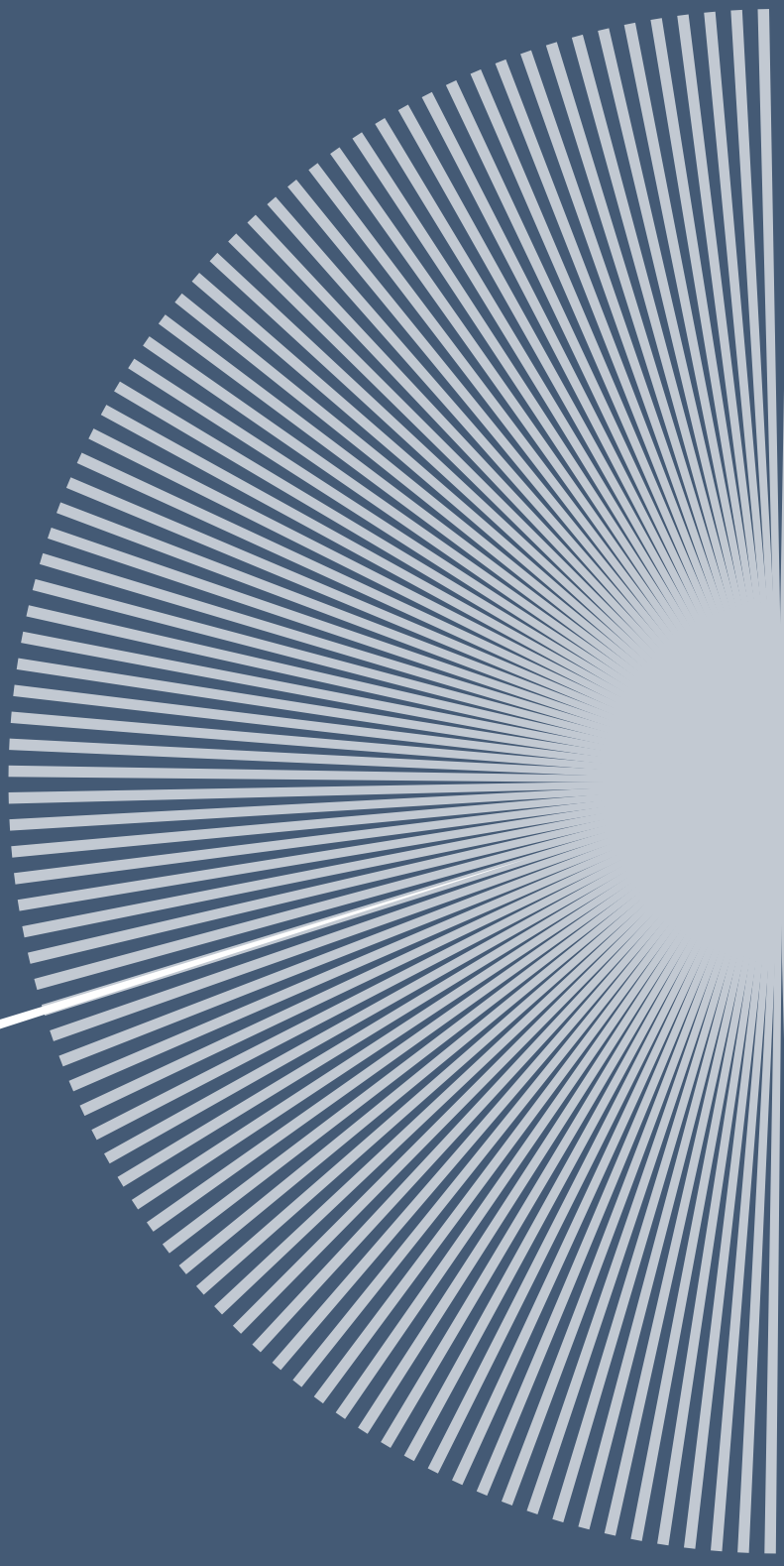

اللجنة الإفريقية
لحقوق الإنسان والشعوب

جلسة حوارية

الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان: اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

16 يناير 2024 أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية

تُعَد الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، مثل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، مهمة لحماية حقوق الناس وحفظ كرامتهم في مختلف المناطق. تُكمِّل الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان القانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال ضمان نهج أكثر محلية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

المتحدثون:

سعادة المفوّضة
جانيت راماتولي صلاح نجاي
نائب رئيس اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المُقرّرة الخاصة المعنيّة بحقوق المرأة في إفريقيا

سعادة المفوّض
مودفورد زكريا موانديجا
رئيس الفريق العامل المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

هند العويس
مدير اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات
مدير الجلسة

جمعت الجلسة الحوارية أعضاء اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان والسلك الدبلوماسي المعتمد في دولة الامارات خصوصا من الدول الافريقية وممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني إلى جانب عدد من الطلاب والأكاديميين المتواجدين في دولة الإمارات.

المنظمون/ الشركاء:

أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان PERMANENT COMMITTEE FOR HUMAN RIGHTS

ACHPR

ملخّص الجلسة الحوارية

بدأت الجلسة بتقديم المتحدّثين لمحة موجزة عن أنفسهم ومسؤولياتهم ومهام "اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب" ("اللجنة الأفريقية").

وأشار المتحدّثون إلى "اللجنة الإفريقية" بوصفها الآلية الأولى لحقوق الإنسان، والتي ترمي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في القارة الإفريقية، وكيف أنّها تستند إلى "الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" المعروف باسم "ميثاق بانجول"، كما تطرّق المتحدّثون إلى الأهمية السياسية للميثاق الذي حظي بتصديق شبه عالمي في إفريقيا، واعتمده رؤساء الدول على خلفية تراجع كثير من الدول الإفريقية الخارجة من عهد الاستعمار وحصولها على الاستقلال، وأشار المتحدّثون إلى أن هذا لا يعكس فقط الالتزام الاستثنائي والإرادة السياسية من جانب الحكومات الإفريقية، وعلى أعلى مستوى في ذلك الوقت؛ إنما يدلّ أيضًا على اعتراف قادة إفريقيا بإنشاء آلية منفصلة لحقوق الإنسان تعكس احتياجات هذه الحقوق في القارة وتستجيب لها.

انتقلت الجلسة بعد ذلك إلى مزيد من المناقشات العمليّة حول تأمين الحقوق ضمن مهام المفوّضين، إذ أشارت سعادة المفوّضة جانيت نجاي إلى "بروتوكول مابوتو"، الذي يتضمّن الأحكام الأكثر عموميّة لـ"اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة"، والذي اعترف باحتياجات المرأة في إفريقيا، عبر تضمّنه أحكامًا تتناول التنمية المستدامة، وحقوق الأرامل، والملكيّة الزوجية، والمُسنّات، والممارسات التي تمسّ بهن.

وخلال المناقشة، تمّ التركيز على ضرورة منح الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي هذا السياق، استحضر سعادة المفوّض موانديجا الأهمية التي أولاها صائغو الميثاق لمسألة تفعيل هذه الحقوق على الرغم من أن صياغة الميثاق جاءت في فترة كان التركيز فيها منصبًّا على الحقوق المدنية والسياسية، لاسيّما أن الدول الإفريقية كانت حينها في خضمّ الحصول على الاستقلال من الاستعمار. وينص الميثاق الإفريقي على عدم إمكانية فصل الحقوق المدنية والسياسية عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ تُعتبر هذه الأخيرة ضمانة للتمتع بالحقوق الأولى. وأكد سعادة المفوض موانديجا أن حجم الاهتمام الذي يوليه الميثاق للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتوازى مع الأهمية التي ينبغي أن تُعطى لها اليوم، وهو يتماشى مع الأولويات الحالية، وعلى رأسها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والحق في التنمية، وهو ما يتم إغفاله غالبًا.

وأثار سعادة المفوّض موانديجا إلى مسألة إمكانية التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأوضح أنه في ظلّ الاضّطرابات السياسية والتغييرات المستمرة في الحكومات في كثير من الدول الإفريقية، فإن إمكانية التقاضي بشأن هذه الحقوق ما تزال تُمثّل تحدّيًا يواجه اللجنة. كما أُثير موضوع التحدّي المتمثّل في إنفاذ أحكام الميثاق الإفريقي وضمان قيام الدول بتنفيذه بفاعلية، إذ اتّفق أعضاء اللجنة على ضرورة تجاوز الدول مُبرّر نقص الموارد كمثبّط لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي ضوء ذلك، سعت اللجنة إلى إنفاذ هذه الحقوق. ومن أمثلة ذلك، من خلال تشجيع الدول على ضمان تطبيق أحكام الميثاق بالكامل في الدولة المُصدّقة له، لاسيّما أنّ أحد أحكامه ينصّ على وجوب اتخاذ الدول إجراءات تشريعية لتطبيق هذه الأحكام، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

خلال الحوار، سُئلت السيدة هند العويس عن التقدّم الذي أحرزته دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وردًا على هذه التساؤلات، تحدّثت عن مدى التزام دولة الإمارات بتوفير أُسس متينة لشعب دولة الإمارات منذ قيام الدولة، وذلك بفضل المبادئ التي أرساها المغفور له بإذن الله، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، أول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة. حيث أسفرت تلك المبادئ عن توفير الخدمات الأساسية والضرورية مثل التعليم والصحة والحياة الكريمة والبُنية التحتية وغيرها، والتي تحوّلت تدريجيًا إلى أهداف أكثر طموحًا يجري تحقيقها. ومن الناحية العمليّة؛ قُنّنت كثير من هذه المبادئ ضمن مواد الدستور الذي يكفل حصول جميع مواطني الدولة على فُرص متساوية ويحظُر التمييز بينهم، ويضمن لهم الحقّ في التعليم والرعاية الصحية والعمل والرعاية والدعم الاجتماعي.

رسائل أساسية من الجلسة الحوارية

نهج تدرّجي:

يُعدُّ النهج التدرّجي أداةً مفيدة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعندما يُدعم هذا النهج بنموذج قيادة حكيم، فإنه يتيح لقطاعات مختلفة من المجتمع التمتّع بحقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة وحقوق العمال. كما يمكن أن يُسهم هذا النهج التدرّجي في تعزيز المشاركة المجتمعية، بالإضافة إلى الانخراط في الحياة العامة وصنع القرار في القضايا التي تهمّهم.

الحكم الرشيد والقيادة:

يعد الحكم الرشيد والقيادة من أهم الجوانب التي تؤثّر في التنفيذ الكامل لحقوق الإنسان والتمتّع بها، لاسيّما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يتطلب الأمر وجود قيادة تتفهم احتياجات شعبها وتستجيب لها، وتعمل بالشراكة معهم على اتخاذ قرارات فعّالة نحو تنفيذ حقوقهم.

منح الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

تُعدّ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات أهمية لإعمال جميع حقوق الإنسان الأخرى، وكما جاء في الميثاق الإفريقي؛ لا يمكن فصل الحقوق المدنية والسياسية عن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ أشار المفوّضون للحاجة إلى منح الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال تسليط الضوء على عدم إمكانية ضمان الحقّ في الحياة دون ضمان حقوق معيّنة أولًا مثل؛ الحق في الصحة، ومياه الشرب النظيفة والآمنة، والغذاء والسكن الملائم. كما جرى التأكيد على أن القضية تكمُن أساسًا في التخصيص السليم للموارد وليس في نقصها، لذا، يجب إيلاء مزيد من الاهتمام لمنح الأولوية للموارد بما يخدم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

السياق العالمي:

أكّدت المناقشة أهمية تأطير حقوق الإنسان ضمن السياق الواقعي الذي تعيشه الشعوب إذا ما أرادت الدول تطبيقها على المستوى العالمي، ففي حين أن الميثاق الإفريقي أخذ في الاعتبار "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" ومبادئ عالميّة حقوق الإنسان وترابُطها وعدم قابليتها للتجزئة؛ فقد أدرجَ أيضًا "مزايا التقاليد التاريخية وقيم الحضارة الإفريقية التي تُلهم وتميّز مفهومهم لحقوق الإنسان والشعوب"، وبذلك، فقد وضع الميثاق حقوق الإنسان ضمن سياقها المناسب وجعلها ذات صلة بالواقع المُعاش وتاريخ وثقافات الأفراد الذين تُطبّق عليهم.

WWW.PCHR.GOV.AE

أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان
PERMANENT COMMITTEE FOR HUMAN RIGHTS

جرى التنظيم بإسهامات مفاهيمية مقدمة من
المعهد البريطاني للقانون الدولي والقانون المقارن
لندن، المملكة المتحدة